E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/68/Add.3
21 January 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٢(أ) من جدول الأعمال المؤقت

إدماج حقوق الانسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس: العنف ضد المرأة

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه،
السيدة راديكا كوماراسوامي

إضافة

بعثة الى إندونيسيا وتيمور الشرقية بشأن قضية العنف ضد المرأة
(٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر – ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٧	٣
أولاً- الحالات	٨-١٢	٤
ثانياً- الإطار: إندونيسيا في مرحلة انتقال	١٣-٢٠	٥

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثالثاً- وضع المرأة في المجتمع الإندونيسي	٢١-٤٢	٧
ألف- لمحة عامة	٢١-٢٦	٧
باء- الإطار القانوني	٢٧-٤٢	٨
رابعاً- النتائج العامة	٤٣-٦١	١١
خامساً- اغتصاب النساء الصينيات الأصل	٦٢-٧٤	١٥
سادساً- تيمور الشرقية	٧٥-٩٢	١٨
سابعاً- آسيـــــــه	٩٣-٩٨	٢٢
ثامناً- إريان جايا	٩٩-١١٠	٢٣
تاسعاً- التوصيات	١١١-١٢٧	٢٦
ألف- التوصيات على الصعيد الدولي	١١١-١١٢	٢٦
باء- التوصيات على الصعيد الوطني	١١٣-١٢٤	٢٦
جيم- التوصيات على صعيد المنظمات غير الحكومية	١٢٥-١٢٧	٢٨
المرفق: قائمة مختارة بالأشخاص/المنظمات ممن تقابلت معهم المقررة الخاصة أثناء بعثتها		٣١

مقدمة

١- قامت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، بناء على دعوة من حكومة اندونيسيا، بزيارة الى اندونيسيا من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، فدرست قضية العنف ضد المرأة حسبما ترتكبها أو تتجاهلها الدولة. وزارت المقررة الخاصة أيضاً ديلي بتيمور الشرقية من ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد طلبت السماح لها بالوصول الى إريان جايا وآسيه لكن الحكومة رفضت السماح لها بذلك بحجة ضيق الوقت.

٢- وتود المقررة الخاصة الإعراب عن تقديرها للتعاون والمساعدة المقدمين اليها من حكومة إندونيسيا، ولا سيما من وزير الخارجية السيد علي ألاتاس وموظفيه، مما أتاح للمقررة الخاصة للاجتماع بممثلي كل قطاعات المجتمع ذات الصلة والحصول على المعلومات والوثائق اللازمة لتمكينها من رفع تقريرها الى لجنة حقوق الانسان على نحو موضوعي محايد. وتود المقررة الخاصة تسجيل تقديرها للمساعدة المقدمة إليها من السيد أندرى هادي والسيدة ويويك ستياواتي من وزارة الخارجية، وللكفاءة والطابع الفني المتخصص اللذين اتسم به عملهما.

٣- والمقررة الخاصة شديدة الامتنان للتعاون والدعم المتسمين بالكفاءة المقدمين من السيد راوي رجحان الممثل الدائم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في إندونيسيا وموظفيه من أجل تأمين نجاح زيارتها موضوعيا ولوجستيا.

٤- وقد ركزت المقررة الخاصة في جاكرتا وديلي تركيزا أساسياً على ما يلي: (أ) العنف ضد المرأة خلال أعمال الشغب التي جرت في شهر أيار/مايو؛ (ب) العنف ضد المرأة في تيمور الشرقية وإريان جايا وآسيه.

٥- واجتمعت المقررة الخاصة خلال بعثتها بممثلين حكوميين رفيعي المستوى، منهم وزير شؤون المرأة، ووزير الخارجية، والمدير العام للقانون واللوائح بوزارة العدل، ونائب المدعي العام، والأمين العام لوزارة الدفاع والأمن، ورئيس قوات الشرطة الاندونيسية، ووزير الشؤون الاجتماعية، وممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الانسان واللجنة الوطنية المعنية بالعنف ضد المرأة. كما اجتمعت المقررة الخاصة بممثلي منظمات غير حكومية ومنظمات نسائية وتلقت شهادات من ضحايا العنف.

٦- وفي ديلي بتيمور الشرقية اجتمعت الممثلة الخاصة بالحاكم والقائد العسكري المحلي ورئيس الشرطة وممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات النسائية.

٧- وتود المقررة الخاصة الاعراب عن شكرها الخالص لكل النساء اللاتي وافقن على أن يقصصن عليها حكاياتهن الشخصية تماماً لكي تتمكن من محاولة فهم ما تحملنه من معاناة، وقد كان على الكثيرات منهن السفر مسافات بعيدة للاجتماع بها. كما تود المقررة الخاصة شكر المنظمات التي سهلت لها الاجتماع لمن بقي على الحياة

من النساء ضحايا العنف من تيمور الشرقية وآسيه وإريان جايا وكذلك مع النساء الصينيات الاصل المستهدفات خلال أعمال الشغب التي وقعت في أيار/مايو ١٩٩٨.

أولاً - الحالات

٨- جرت كل الأحداث التالية، إلا حالة إ.، قبل أيار/مايو ١٩٩٨.

٩- تعيش ن. في آسيه، وقد جرت الأحداث التالية عندما كانت آسيه منطقة عسكرية حسبما أعلنته الحكومة الاندونيسية. في يوم من الأيام ذهب الجنود من كوباسوس، فرقة الصاعقة، الى منزل ن. واقتادوا زوجها، وظل مفقوداً عدة أيام، كان خلالها في مركز قيادة الجيش حيث عذب وفقد قدرة السمع في احدى أذنيه وأصيب فخده بكسر. ثم ذهب، خوفا من اقتياده الى هناك مرة ثانية، الى قرية أخرى، للعمل كعامل زراعي، فارتاب في الأمر كوباسوس اقتناعا بأنه انضم الى رجال العصابات، فذهبوا ثانية نتيجة لذلك واقتادوا ن. الى المركز العسكري واستجوبوها لمعرفة مكان تواجد زوجها، لكنهم لم يصدقوا قصتها واستمروا في استجوابها. وفي اليوم السادس عشر بدأوا في استخدام القوة، فنزعوا عنها ثيابها واغتصبها أحد الجنود بينما كان الآخرون يشاهدون ويضحكون. ثم استخدمت معها الصدمات الكهربائية في أذنيها وأنفها وثدييها وأعضائها التناسلية فعانت من اصابات لم تتعاف منها بعد. ولكي تظل ساكتة وضعوا ورقا في فمها وكموها. كما أخذوا حبلا وحاولوا خنقها به، فأغمي عليها نتيجة لذلك كله. وأفرج عليها بعد ذلك بخمسة أيام وطلب منها الذهاب الى بيتها، وحذروها من مغبة إخبار أي إنسان بما حدث لها. وعندما أخبرت المسؤولين بالمعاملة التي لقيتها أتى جنود من كوباسوس وهددوها. وعندما قامت الحكومة الحالية بإزالة الصفة العسكرية عن المنطقة ظهرت ن. بحكايتها، وهي تعاني نتيجة للتعذيب الذي لاقته باصابات داخلية وما من مال لديها لدفع تكاليف علاجها الطبي[١].

١٠- تعيش ج. في إريان جايا وكانت متزوجة لكن زوجها تركها فقررت الزواج مرة ثانية، بيد أن أختها لم توافق على خططها فتعاركا عراكا هائلا، فقدمت قوات من الجيش الاندونيسي للتحقيق في الاضطراب، واقتادوا ج. وشقيتها والزوج الى الحبس، وسووا النزاع وأفرجوا عنها، طالبين من ج. وصديقها العودة في اليوم التالي. وعندما عادا في اليوم التالي طلب الجنود منهما خلع ملابسهما، فقاومت فنزعوها عنها، ثم طُلب منها ومن صديقها المشي يدا في يد في البحر، فمكثا في المياه لمدة ساعة تقريباً. ثم وضع الجنود لوحا مرتفعاً من الخشب على الشاطئ، وطلب منهما الخروج من الماء والرقود على اللوح، ثم أُجبر صديقها على اغتصابها، ففتح جنديين ساقيها وأمسكا أثنين غيرهما بذراعيها وأجبر صديقها على الاتصال بها جنسياً، بينما الجنود الآخرون يشاهدون بل والتقط بعضهم صورا فوتوغرافية. وبعد ذلك أُقتيدت هي وصديقها عاريين للف حول القرية، وطلب من صديقها أن يدق طبلة بينما الجنود ورائها حاملين البنادق. وبعد أن انتهيا من اللف أعيدا الى مركز الجيش حيث أعطيا ملابسهما وطلب منهما الرجوع الى دارهما[٢].

١١- أما أ. فتعيش في تيمور الشرقية، وكانت الشرطة تشتبه منذ فترة في أنها هي وعائلتها يتعاملون مع رجال العصابات. وقد تلقوا هي وعائلتها تحذيرا مسبقا فحاولوا الهرب، لكن عربات النقل التابعة للجيش تتبعتهم، وعندما احتجزهم الجنود استجوبوا بشأن الأسلحة والذخائر. وضُربت أ. واقتيدت الى معسكر ثم الى المكتب العسكري للمقاطعة حيث قيدت الى عمود وضربت لمدة استمرت حوالي أربع ساعات، ثم اقتيدت الى الزنزانة وألقيت عليها فضلات الطعام من خلال نافذة الزنزانة، وظلت أربعة أيام في الغرفة. ودخل جندي في الزنزانة في اليوم الرابع واغتصبها. وفي اليوم التالي نقلت الى مركز آخر بالقرب من الغابة، وفي هذا المركز اغتصبها جنود مختلفون أربع مرات، واستمر اعتقالها لمدة أسبوعين. وكانت واجباتها تتضمن تنظيف مركز الجيش والقيام بأعمال أخرى حقيرة. وتدخلت عائلتها والقس وأفرج عنها. ونتيجة لاغتصابها حملت، وفي البداية كانت كارهة لطفلتها وتود التخلص منها لكنها الآن بفضل معونة المستشارين تحاول التفكير على نحو آخر. وتبلغ طفلتها الآن سنة واحدة وأربعة أشهر. وقد قررت أ. رفع قضية أمام المحكمة[٣].

١٢- أما إ. فهي اندونيسية من أصل صيني تبلغ من العمر ١٨ سنة تعيش في جاكرتا. وبعد أيار/مايو ١٩٩٨، وهو الشهر الذي جرت فيه أعمال الشغب، تلقى الكثير من أصدقائها وجيرانها الصينيين، ولا سيما منهم من يعمل لصالح فريق المتطوعين من أجل القضايا الانسانية (وهو منظمة غير حكومية تحقق في أعمال الشغب التي دارت في أيار/مايو) تهديدات بالقتل. وبعض هذه التهديدات بالقتل، التي كانت موقعة من "محاربي بريبومي" عنصرية للغاية، تبلغ متلقيها باعتزامهم، في جملة أمور، نزع ملابس النساء واغتصابهن، وهددوا باستخدام أعمدة الستائر في الاغتصاب لأنهم لا يودون "توسيخ عضونا". وقد كانت إ. طالبة من منازلهم تعيش في منزل وتعمل بائعة غير متفرغة في أحد المحال. وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ كانت في فراشها في المنزل راقدة على جنبها في مواجهة الحائط، عندما اقتحم رجلان الغرفة، أحدهما مفتول العضلات والآخر أصغر بنية. فكمموا فمها بأيديهما وأخذوا عمود ستارة من الألومنيوم ودفعاه في مهبلها. وفي محاولتها منع الهجوم جرح العمود يدها فاحتاجت الى خياطتها. وفقدت وعيها من شدة الألم، وعندما رجعت الى رشدها زحفت الى الباب صارخة تطلب النجدة. واستطاع الطبيب الذي أجرى لها جراحة اصلاح بعض أعضائها لكن لا بد من أن تتلقى المزيد من العلاج بالنظر الى الاصابات الشاملة التي حدثت في جهازها[٤].

ثانياً الإطار: إندونيسيا في مرحلة انتقال

١٣- جرت زيارة المقررة الخاصة إلى إندونيسيا في مرحلة انتقالية، ومن المقرر أن تجري الانتخابات في حزيران/يونيه ١٩٩٩، لكن في هذه الفترة الفاصلة بين عهدين تواجه الحكومة الانتقالية قلاقل واضطرابات، فقد شهدت إندونيسيا منذ تغير النظام في أيار/مايو ١٩٩٨ مظاهرات طلابية وأعمال شغب ضد الأقليات الإثنية وصراعات دينية ظاهرة، حُرقت فيها الكنائس والجوامع حتى أصبحت رماداً. وشاعت نظريات تقول بوجود مؤامرة بينما يحاول الناس فصل الوقائع عن الاختلاقات. وقد جرت زيارة المقررة الخاصة خلال فترة انعدام اليقين هذه، التي تهدد فيها الاضطرابات المدنية آفاق مستقبل ديمقراطي.

١٤- وعلى الرغم من انعدام اليقين تأثرت المقررة الخاصة إيجابيا بما أبدته حكومة إندونيسيا الحالية من حسن نية وانفتاح فيما يتعلق بزيارتها، فقد سهلت من فترة مكوثها في جاكرتا وزارة الخارجية التي رتبت لها إمكانية الوصول إلى أعلى مستويات الحكم والقوات المسلحة، ولم تتدخل الوزارة في اجتماعات المقررة مع المنظمات غير الحكومية ومع ضحايا العنف وأتاحت لها الإبقاء على مسار رحلتها الذي وضعته بنفسها، وفقاً لولايتها. وتحدث مسؤولون حكوميون وأعضاء من قوات الأمن مع المقررة الخاصة بصراحة وانفتاح، حتى عندما اختلفوا معها حول ما عرضته.

١٥- وقد أبرزت شتى الأحداث التي جرت في الشهور التالية لتغير النظام في أيار/مايو ١٩٩٨ إخلاص الحكومة في رغبتها في أن تصبح أكثر انفتاحاً واحتراماً لحقوق الإنسان. فأولاً، عُينت لجنة لتقصي الحقائق لكي تبحث أحداث أيار/مايو، تضمنت ممثلين غير حكوميين. ثم أُنشئت اللجنة الوطنية المعنية بالعنف ضد المرأة بتمثيل عريض القاعدة. بالإضافة إلى ذلك، كان رؤساء قوات الأمن يتوقون بشدة إلى اشتراك الأمم المتحدة في تدريب كوادرهم في مجال حقوق الإنسان وكانوا شديدي التحمس لبرنامج للمتابعة. وأخيراً، فإن قرار الحكومة بدعوة المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة والمقرر الخاص المعني بالتمييز العنصري والفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي دليل على اهتمام الحكومة الجديدة بتحسين حالة حقوق الإنسان في إندونيسيا.

١٦- بالإضافة إلى تجاوب الحكومة تأثرت المقررة الخاصة تأثراً إيجابياً بالغاً بالمجتمع المدني النابض الذي نشأ في إندونيسيا، وشجعها تشجيعاً خاصاً التزام وتفاني المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية ومجموعات حقوق الإنسان وجهودها لتطوير ثقافة حسّاسة لحقوق الإنسان في إندونيسيا. كما اجتمعت المقررة الخاصة خلال زيارتها بأحد قادة الطلاب وأثارت اعجابها الرؤية العلمانية لحقوق الإنسان التي تستلهمها على ما يبدو حركة الطلاب في إندونيسيا.

١٧- ولكن الجانب المظلم للتطورات الأخيرة في إندونيسيا يمثل، رغم كل هذه التطورات الايجابية، مصدر قلق عظيم للمقررة الخاصة، فالخطابات وتهديدات القتل المجهولة الموجهة بصفة خاصة لأطفال الضحايا والناشطين نذير سوء، لا سيما وأن مرتكبيها يتمتعون على ما يبدو بعنصر معين من الحصانة. ويبدو في حالة رعب عضو من الطائفة الصينية قدم للمقررة الخاصة أدلة وفيرة على ما يتلقونه من تهديدات وقتل وخطابات مجهولة تهدد وجودهم ذاته.

١٨- كما كان الناشطون هدفاً لذلك. وسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان في إندونيسيا تمثل شاغلاً رئيسياً ويتعين على المجتمع الدولي تأمين حمايتهم وتلقي المسؤولين عن حملة الرعب عقابهم العادل.

١٩- ومن العوامل الأخرى المقلقة الاستقطاب الظاهر في دوائر الصفوات بين من يريدون الاستمرار في الدفع نحو الإصلاحات الديمقراطية وفي مجال حقوق الإنسان ومن يفضلون العودة إلى النظام القديم، ولم تتم بعد تسوية هذا الصراع من أجل السلطة. وبالنظر إلى وجود روابط قوية بين الحكومة والعسكريين لم تتحدد بعد الطبيعة النهائية

للحكومة. وبينما يحل الأندونيسيون هذه المشاكل بأنفسهم يتعين على المجتمع الدولي لحقوق الإنسان مساعدة الحكومة في تعزيز مكوّن حقوق الإنسان في الحكم.

٢٠- والأزمة المالية الحديثة عامل آخر أدى إلى تفاقم الاضطرابات المدنية، فقد أضاف الفقر، منعكساً في حدوث زيادة كبيرة في عدد أطفال الشوارع والتفاوتات في الدخل، عاملاً طبقياً إلى النقاش حول حقوق الإنسان. فبينما أمسكت قوات الأمن عن إطلاق النيران كثيراً ما يترك القائمون بأعمال النهب والحرق يفعلون كما يشاؤون، لكن يبدو أن هناك مجموعات من المحرضين تحرضهم على ذلك. فانعدام حكم القانون وعدم تواجد الحكومة والفوضى التي اكتنفت أعمال الشغب التي جرت في أيار/مايو وعجز الحكومة عن التصرف بحزم مع المرتكبين قد خلقت جواً من الحصانة يستغله المستميتون من أجل لقمة العيش. فالروابط بين الإصلاح الاقتصادي وشبكة الأمان التي توفرها الرعاية الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان تثبتها إثباتاً وافراً الأحداث التي أفضت إلى الأزمة الاقتصادية في إندونيسيا.

ثالثاً وضع المرأة في المجتمع الإندونيسي

ألف - لمحة عامة

٢١- اجتمعت المقررة الخاصة مع عدة منظمات غير حكومية وأدهشتها الحيوية التي يتمتع بها المجتمع المدني والحركة النسائية اللذان أبديا شجاعتهما في إبداء آرائهما في عصر الإصلاحات الجديد منذ أيار/مايو ١٩٩٨.

٢٢- وتعترف المقررة الخاصة بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية المعنية بالعنف ضد المرأة.

٢٣- فقد أنشأت الحكومة، في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، اللجنة الوطنية الإندونيسية المعنية بالعنف ضد المرأة استجابة لاحتجاجات قوية من مجموعة واسعة من النساء الناشطات/المنظمات النسائية إزاء السلبية التي أبدتها الحكومة في مواجهة حوادث العنف الجنسي خلال أعمال الشغب التي وقعت في أيار/مايو ١٩٩٨. وقد أُسست هذه اللجنة بناء على المرسوم الرئاسي رقم ١٨١(١٩٩٨)، بالإشارة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة. وأهداف اللجنة هي: (أ) تعزيز فهم الجمهور لجميع أشكال العنف ضد المرأة؛ (ب) إيجاد بيئة مواتية للقضاء على العنف ضد المرأة والدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة؛ (ج) تحسين منع العنف ضد المرأة والدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة. وأنشطة اللجنة موجهة نحو تمكين المرأة والمجتمع عموماً وتقوية قدرات المنظمات التي تدافع عن المرأة ضد العنف، والتأثير على الحكومة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

٢٤- وتتألف اللجنة من ناشطين في مجال حقوق المرأة، وأكاديميين، وعاملين في المهن الطبية، وقادة دينيين، وناشطين في مجال حقوق الإنسان. وثلاثة من أعضاء اللجنة ذكور، والبقية إناث. واللجنة مشتركة بين الأعراق في تشكيلها، وفيها ممثلون من آسيه وإريان جايا وتيمور الشرقية.

٢٥- ومن التطورات الإيجابية التي وقعت مؤخراً البرنامج الوطني للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي أُدمج في الخطة الوطنية للعمل من أجل حقوق الإنسان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣. ويتضمن البرنامج: تجميع بيانات إحصائية عن حالة العنف ضد المرأة؛ وضع مبادئ توجيهية لضباط الشرطة بشأن التحقيق مع المشتبه فيهن واحتجازهن مؤقتاً فضلاً عن معايير دنيا تتبع في التعامل مع السجينات في المؤسسات الإصلاحية؛ وتطوير برامج تراعي الفوارق بين الجنسين تدخل في صلب كل المؤسسات الحكومية.

٢٦- ومن دواعي التشجيع الإشارة إلى أن عدد مراكز الدراسات المتعلقة بالمرأة قد ازداد، بدعم من وزير الدولة المعني بدور المرأة، في كل من الجامعات العامة والخاصة، بما في ذلك معاهد تدريب المعلمات والمعاهد الدينية الإسلامية العامة. وهناك حالياً أكثر من ٧٠ مركزاً للدراسات المتعلقة بالمرأة تجري البحوث على حالة المرأة، وتتعرف على المشاكل التي تواجهها النساء في مقاطعاتهن وتقترح توصيات على فريق الإدارة بالمقاطعة [٥].

باء - الإطار القانوني

٢٧- إن حكومة اندونيسيا طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ ١٣ أيول/سبتمبر ١٩٨٤ وقد قدمت تقريريها الدوريين الثاني والثالث بشأن تنفيذ تلك الاتفاقية [٦] إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في جلستها ٣٧٧ المعقودة في ٢ شباط/ فبراير ١٩٩٨.

٢٨- وقد أعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها من أن المعلومات المقدمة بشأن حالة المرأة في مناطق النزاع المسلح تعكس فهماً محدوداً للمشكلة، فقد قصرت الحكومة ملاحظاتها على مشاركة المرأة في المنازعات المسلحة ولم تتطرق إلى ضعف المرأة أمام الاستغلال الجنسي في حالات النزاع ولا مجموعة من التجاوزات الأخرى في مجال حقوق الإنسان التي تمس المرأة في مثل هذه السياقات. وحثت اللجنة الحكومة على أن تقوم، كمسألة ذات أولوية، بجمع بيانات عن مدى مشكلة العنف ضد المرأة في إندونيسيا وأسبابها وعواقبها.

٢٩- وتصديق الحكومة على الاتفاقية دليل على إرادة الحكومة السياسية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لكن المعلقين أبدوا قلقهم من عدم إمكانية الطعن في القيم الأبوية الحمائية والثقافية والدينية بالاستناد إلى الاتفاقية لأنه نتيجة للتصديق على الاتفاقية صدر قانون التوضيح الذي ينص على أنه "يتعين تكييف تنفيذ ... هذه الاتفاقية مع القيم الثقافية والدينية التي يحتضنها الشعب الإندونيسي" [٧].

٣٠- والقوانين الوطنية لإندونيسيا تتضمن أحكاماً تمييزية ضد المرأة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ قامت الجمعية الاستشارية الشعبية بالإجماع بإصدار ١١ مرسوماً للإصلاح: وصدر المرسوم الثاني عشر بعد تصويت رسمي. في هذه المراسيم التي بسطت مبادئ التغير خلال فترة الانتقال وافقت الحكومة على إصلاح الهيكل القانوني، بالتركيز على القوانين غير المواتية لحالة المرأة. وفي هذا المسعى تحث المقررة الخاصة الحكومة على تأمين اتساق جميع الأحكام العقابية اتساقاً تاماً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

٣١- ونظرياً فإن المواطنين سواء أمام القانون وفي الحكومة، فالدستور الوطني لعام ١٩٤٥ يكفل لكل المواطنين المساواة في كل الحقوق والالتزامات في ميادين التعليم والقانون والصحة والمشاركة السياسية وفرص العمل [٨]. وعلاوة على ذلك فإن البانشاسيلا، أو المبادئ الأساسية الخمسة لفلسفة الدولة هي ما يلي:"(١) الاعتقاد في الله الواحد الأحد؛ (٢) الإنسانية العادلة المتحضرة؛ (٣) وحدة إندونيسيا؛ (٥) العدالة الاجتماعية لشعب إندونيسيا بأسره." [٩]. وبذلك تكون كل أشكال التمييز ضد المرأة انتهاكاً لكل من دستور عام ١٩٤٥ والبانشاسيلا.

٣٢- لكن الواقع أن المرأة لم تتساو بعد بالرجل من حيث الحقوق والفرص بسبب مجموعة من الممارسات التقليدية والثقافية وقوانين معينة تتنافى وروح مبدأ المساواة ان لم يكن نصه، وذلك مثل قانون الزواج الذي يحدد دور الزوج والزوجة، فالزوج هو رب الأسرة والزوجة هي أم العائلة [١٠].

٣٣- والزوج هو عائل الأسرة حسبما يقول القانون المذكور، إذ تنص المادة ٣٤ منه على ما يلي: "(١) يحمي الزوج زوجته ويوفر لها كل ضرورات الحياة اللازمة في الأسرة باذلا في ذلك قصارى جهده في حدود قدرته؛ (٢) تدير الزوجة بيتها باذلة في ذلك قصارى جهدها في حدود قدرتها." فإذا ما أهمل أي منهما مسؤولياته يجوز للطرف الآخر تقديم شكوى للمحكمة [١١]. وعلى الرغم من تقسيم العمل هذا ينص قانون الزواج بوضوح على المساواة في الحقوق والوضع بين الزوجة والزوج، سواء في الأسرة أو في العائلة، فلكل من طرفي الزواج أهلية قانونية كاملة [١٢].

٣٤- وفي وقت بعثة المقررة الخاصة لم يكن العنف الأسري مذكورا بالتحديد كجريمة متميزة في القانون الجنائي الإندونيسي، فالمواد من ٣٥١ الى ٣٥٥ من الفصل العشرين من القانون الجنائي تبين جريمة إساءة المعاملة والعقوبات المفروضة عليها، ويمكن بموجبها المقاضاة في حالات العنف الأسري، ولكن هذا نادرا ما يحدث.

٣٥- فالشرطة ما زالت تعتبر العنف الأسري مسألة خاصة فلا تتدخل فيها، وموظفو إنفاذ القوانين لا يتجاوبون في أغلب الحالات مع محنة الضحايا من النساء. وفي حالات الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف ضد المرأة عادة ما ترفض الشرطة، ما لم يوجد شهود، رفع الأمر إلى القضاء. ويسر المقررة الخاصة أن الحكومة تعتزم تناول هذه المشاكل عن طريق كل من إصلاح القانون وتوعية قوات الشرطة بالفوارق بين الجنسين بتدريبهم على الطرق الحديثة لتناول حالات العنف ضد المرأة.

٣٦- ويرد تعريف الاغتصاب في المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات التي تنص على ما يلي: "أي شخص يجبر إمرأة باستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة، على الاتصال به جنسيا خارج إطار الزواج يعتبر قد ارتكب اغتصابا يعاقب عليه بالسجن لمدة لا تتجاوز ١٢ عاما." ويقتصر التعريف القانوني للاغتصاب على إيلاج القضيب في المهبل وبذلك لا يشمل التعريف الأعمال الجنسية القسرية الأخرى. لذا توصي المقررة الخاصة بتوسيع تعريف الاغتصاب ليشمل أفعالا غير إيلاج القضيب، بغية التشديد على الجوانب المهينة العنيفة للاغتصاب، لا طابعه الجنسي، حسبما هو مبين في تقريريها الأول والثالث (الفقرات ١٧٢-١٨٩ من الوثيقة E/CN.4/1995/42؛ الفقرات ١٧-٤٣ من الوثيقة E/CN.4/1997/47).

٣٧- وتنص المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات على ما يلي: "أي شخص يحصل خارج إطار الزواج على معرفة جسدية بإمرأة يعلم أو يفترض افتراضا معقولا أنها لم تصل الى سن الخامسة عشرة، أو أنها ليست بعد محلاً للزواج إذا لم يكن هذا واضحا من عمرها، يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز تسعة أعوام." وتعرب المقررة الخاصة عن قلقها من التشديد على سلوك الفتاة أو مظهرها، باعتبار أن هذا ينبغي ألاّ يشكل دفاعا في أي حال من الأحوال.

٣٨- ومن دواعي القلق ما يشترطه القانون من وجود دليل مساند لشهادة ضحايا الاغتصاب، فتنص الفقرة ٢ من المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي: "لا تكفي شهادة شاهد واحد لإثبات ارتكاب المدعى عليه للفعل المتهم بارتكابه"، إذ إن ضرورة وجود دليل مساند تلقي بعبء الاثبات على الضحية مما يؤمن في النهاية أن الضحية هي التي تخضع للمحاكمة.

٣٩- وعقوبة الاغتصاب المنصوص عليها في قانون العقوبات هينة إذا ما قورنت بولايات قضائية أخرى وينبغي لأي إصلاح للقانون زيادة عقوبة مرتكبي جرائم الاغتصاب وغير ذلك من مرتكبي العنف ضد المرأة.

٤٠- وقانون العقوبات والأنظمة أو السياسات الأخرى لا تنظم بالتحديد حالات العنف ضد المرأة التي ترتكبها الدولة، فالمرتكبون من الدولة يمكن توجيه الاتهام اليهم بمقتضى القانون المدني والعسكري، بينما التحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان تجريها عادة قوات الأمن نفسها. وتحث المقررة الخاصة الحكومة على إجراء تحقيقات محايدة في أي ادعاءات بانتهاكات، بغية الحيلولة دون تصرف المرتكبين آمنين من العقاب.[١٣]

٤١- وتلاحظ المقررة الخاصة الحاجة الى إقامة مكتبات قانونية موحدة ومراكز للوثائق القانونية بغية جمع كل التشريعات وأحكام المحاكم ذات الحجية جمعا منهجيا.

٤٢- وفي حزيران/يونية ١٩٩٨ أعلنت الحكومة خطة عمل لحقوق الإنسان تتضمن التصديق على المعاهدات الرئيسية في مجال حقوق الانسان، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغير ذلك من صور المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويتعين في عملية إصلاح القوانين إدماج جميع الصكوك الدولية التي تم التصديق عليها في السياسات القانونية والقوانين والأنظمة القائمة لإندونيسيا.

رابعاً - النتائج العامة

٤٣- قبل أيار/مايو ١٩٩٨، كانت عناصر معينة من الجيش الإندونيسي في آسيه وإريان جايا وتيمور الشرقية تستخدم الاغتصاب كأداة للتعذيب والتخويف، ولكن يبدو أن السياسة مختلفة منذ أيار/مايو ١٩٩٨. وقد أكد لنا قائد الجيش في تيمور الشرقية أن ارتكاب الجنود للاغتصاب لن يواجه بالسكوت وأن مرتكبيه سيقدمون الى المحاكمة، لكن عمليات الاغتصاب لم تتوقف، فلدى المقررة الخاصة أسماء أربع نساء يدعى أن الجنود قد اغتصبوهن في تيمور الشرقية منذ أيار/مايو ١٩٩٨. ولم يمر بعد الوقت الكافي لتقييم ما إذا كانت تأكيدات المسؤولين بالجيش ستنفذ وما إذا كان القائمون بعمليات الاغتصاب سيقدمون الى المحاكمة أمام محاكم عسكرية.

٤٤- وقبل أيار/مايو ١٩٩٨، كان تعذيب النساء اللاتي تعتقلهن قوات الأمن الاندونيسية أمرا شائعا ولا سيما في آسيه وإريان جايا وتيمور الشرقية، وكان من بين طرق التعذيب المستخدمة اغتصاب المعتقلة واستخدام الصدمات الكهربائية للأذن والأنف والثديين والمهبل والغمر في صهاريج ماء والحرق بأعقاب السجائر والاحتجاز في غرفة ممتلئة بالماء ومياه المجاري والضرب المبرح وخلع الملابس والعرض عارية والربط من الابهامين من السقف والاتصال الجنسي الاجباري بالمعتقلين الآخرين وغير ذلك من وسائل التعذيب. ومنذ أيار/مايو ١٩٩٨ لم تتلق المقررة الخاصة معلومات عن أي حالات تعذيب في المعتقل على أيدي قوات الأمن. وقد زارت المقررة الخاصة إمرأتين محتجزتين لدى الشرطة منذ حادثة عنيفة في منطقة آلاس بتيمور الشرقية. وقد بدت المرأتان المحتجزتان في حالة خوف لكن لم تكن عليهما أي علامات تعذيب بادية. بيد أن المقررة الخاصة لم تتحدث معهما على انفراد.

٤٥- وخلال الأحداث التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٨ وأعمال الشغب في جاكارتا هناك تقارير عديدة عن حوادث اغتصاب نساء صينيات الأصل. وتؤكد معلومات المقررة الخاصة النتائج التي خلصت اليها لجنة تقصي الحقائق التي أنشئت لدراسة الأحداث. فقد حدثت عمليات اغتصاب على نطاق جماعي لكن يصعب تحديد عدد الحالات لأن الطائفة الصينية قد أرهبتها الأحداث على ما يبدو والضحايا عازفات عن التقدم والإبلاغ بالأمر. وقد تحدثت المقررة الخاصة مع الضحايا، اللاتي لم تكن من بينهن من تشعر بما يكفي من الأمن لإبلاغ حالتها الى الشرطة. كما أعطيت المقررة الخاصة فيلم فيديو عن أعمال الشغب تظهر القوات العسكرية واقفة لا تحرك ساكنا بينما أعمال الشغب مستمرة، بل وأحيانا ما كانت تقبل مشروبات من الناهبين. ويؤكد شهود هذه الأحداث النتائج القائلة بأن أعمال الشغب قد حوض عليها أشخاص من الخارج دعوا الغوغاء الى النهب وتدمير الممتلكات الصينية. يضاف الى هذا أن الأحداث جوت على ما يبدو في أماكن مختلفة في وقت واحد، وبذلك توجد أدلة كافية توحي باحتمال أن تكون أعمال الشغب أمرا منظما. ويلزم التحقيق تحقيقا دقيقاً في أعمال الشغب والتعرف على مرتكبيها ومعاقبتهم، وإلاّ فستظل قطاعات كبيرة من المجتمع الإندونيسي تعيش في خوف بلا أمان.

٤٦- وما زال ضحايا العنف وشهوده، إلى جانب المدافعين عن حقوق الانسان، يتلقون تهديدات مرعبة بالقتل وخطابات مجهولة ومكالمات هاتفية تهدد حياتهم وحياة أسرهم، ولا سيما الأطفال، ولدى المقررة الخاصة مجموعة من هذه الخطابات، وهي من نوعين على ما يبدو. أما الأول فهو خطابات موجهة الى الضحايا والشهود والمدافعين

عن حقوق الانسان تهددهم إذا ما تقدموا وأبلغوا بجرائم العنف ولا سيما ما وقع منها في أيار/مايو ١٩٩٨. وكاتبو هذه الخطابات يهددون متلقيها وأطفالهم بلغة توحي بأنهم يعلمون الروتين اليومي لمتلقيها وعائلاتهم وقد كان الاغتيال الوحشي لإيتا مرتاديناتا هاريونو، إبنة أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي ادّعت الشرطة أن مرتكبه جار، صدمة عنيفة انتشرت في مجتمع حقوق الانسان وأثارَ الرعب بين الكثير من المدافعين عن حقوق الانسان.

٤٧- وأما النوع الثاني من الخطابات المجهولة فهو موقع من بريبومي "الأصليين" ويستهدف السكان الصينيين، مهددا إياهم بالقتل والاغتصاب والتشويه. وهذه خطابات عنصرية القصد منها إرهاب الطائفة الصينية لكي تلتزم الصمت وتغادر البلد. ويتعين التحقيق تحقيقاً دقيقاً في هذه الخطابات هي وتهديدات القتل المذكورة في الفقرة السابقة. ولا بد من أن تضع الشرطة والنيابة حداً لهذا الرعب، وينبغي تطوير برامج لحماية الضحايا والشهود تأمينا لسلامة وأمن الضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٤٨- وبعد سنوات من الحكم التسلطي ليس لدى الضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الانسان في إندونيسيا الكثير من الثقة في نظام العدالة الجنائية في البلد، وبالتالي لا تبلّغ الحالات وتستنتج الشرطة والنيابة أنه لا توجد حالات، وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، فهناك حالات عديدة من الاغتصاب والعنف الجنسي، لكن الناس لا يتقدمون للابلاغ بها. فهم في حالة رعب بفعل الترهيب والتهديدات التي يتلقونها من أشخاص مجهولين، كما أنهم يفتقرون الى الثقة في النظام مما يجعلهم يحسون بأن الإبلاغ بجرائم من هذا النوع مضيعة خطيرة للوقت.

٤٩- وقد وجدت المقررة الخاصة، إجمالا، أن نظام العدالة الجنائية غير حساس للفوارق بين الجنسين، فضلاً عن وجود ثقافة معينة تقوم على الإنكار تحول دون تنفيذ القانون تنفيذاً فعالاً. ففيما يتعلق بأحداث أيار/مايو على سبيل المثال دفع المسؤولون عن نظام العدالة الجنائية بأنه لم تبلغ حالات وبالتالي من المنطقي ألا تكون قد جرت حالات اغتصاب. لكن المقررة الخاصة قد اجتمعت بضحايا أعمال الشغب وهي على اقتناع بأنه قد جرت أعمال اغتصاب. وينبع عدم الابلاغ بالحالات من انعدام الثقة في نظام العدالة الجنائية، الأمر الذي يمنع النساء من التقدم ببلاغات. لذا من الضروري أن تقوم الشرطة بدور ايجابي في إتاحة إمكانية وصول الضحايا من النساء إلى مؤسساتهم، وينبغي اتخاذ تدابير لتحقيق انفتاح الشرطة على المجتمع. وفي هذا الشأن ترحب المقررة الخاصة بالقرار المتخذ بفصل الشرطة عن الجيش لكي تتمكن من اكتساب ثقة المجتمع عن طريق الاشتراك في حراسة المجتمع.

٥٠- وقال مسؤولون من كل من الجيش والشرطة ان هناك شيئا من التدريب في مجال حقوق الانسان للعاملين في مجال العدالة الجنائية لكن هذا التدريب غير كاف، وبدوا متحمسين لإمكانية قيام مكتب المفوضة السامية لحقوق الانسان بتدريب في إطار التعاون التقني، فيتضمن هذا التدريب في مجال حقوق الانسان تدريباً مفصلاً في قضايا حقوق كل من الجنسين والعنف ضد المرأة. وربما كان الافتقار الى التدريب من الأسباب الرئيسية لما يتصور من عدم حساسية نظام العدالة الجنائية لحقوق المرأة.

٥١- كما كشفت مناقشات المقررة الخاصة في مكتب المدعي العام عن انتشار "ثقافة إنكار": رفض الاعـــتراف بضخامة الأحداث التي جرت. وهنا أيضا أشير الى أن بعض الحالات لم تبلغ، فلم تكن النيابة على علم بـــأي مـــن حالات الاغتصاب العديدة في آسيه وإريان جايا وتيمور الشرقية. فعلى ضوء ضخامة التحدي الذي كان ماثلاً أمـــام القانون والنظام خلال فترة الأشهر الستة الماضية لم تتخذ النيابة مبادرات أو تبذل أي محاولة خاصة لتقديم المرتكبين للمحاكمة. وأبدت المقررة الخاصة قلقها من منهج التحفظ إزاء حكم القانون، إذ من الضروري أن يتبع مكتب المدعي العام منهجا أكثر دينامية بالنظر الى طبيعة الأزمة التي تواجه المجتمع الإندونيسي.

٥٢- فالهيئة القضائية هي في أي ثقافة حارسة حكم القانون، وتأسف المقررة الخاصة لعدم اجتماعها بأي مـــن أعضاء هذه الهيئة. بيد أن تصور أعضاء نقابة المحامين هو أن الهيئة القضائية قد بدأت منذ أيار/مايو ١٩٩٨ فـــي تأكيد ذاتها. بيد أن الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان أبدوا مزيدا من التشكك: إذ ارتأوا أن الهيئة القضائية في إندونيسيا سلبية لدرجة بالغة وأوضحوا أنها ليست مشهورة بمناصرة حقوق الإنسان. يضاف الى هذا ما أوضحتـــه الجماعات النسائية من أن الهيئة القضائية كانت بالغة التساهل فيما يتعلق بأشخاص أدينوا لارتكابهم جرائم اغتصاب، إذ اكتفت بالحكم عليهم بالحبس لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة. فإذا ما كان يراد إحياء حكم القانون فـــي إندونيسيا فمن الأساسي أن تؤكد الهيئة القضائية استقلالها. ومن المأمول أن يتضمن برنامج التعاون التقني الجـــاري وضعه حاليا بين مكتب المفوضة السامية لحقوق الانسان والحكومة الإندونيسية مكونا يشمل حلقات تدريبية ودراسية للقضاة تتضمن مناقشات لحقوق الإنسان بصفة عامة وللعنف ضد المرأة بصفة خاصة.

٥٣- والإطار القانوني النافذ فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة يقوم على أساس قانون العقوبات الإندونيســـي الـــذي أدخله الهولنديون في إطار نظام القانون المدني، وهو لا يتضمن أيا من التغيرات التي ساعدت البلدان الأخرى فـــي تناول قضايا العنف. فعلى سبيل المثال لا يتحدث قانون الاغتصاب إلا عن الاتصال الجنسي ولا يتضمن أي شـــكل آخر من أشكال النشاط الجنسي، ويشترط أدلة مساندة، بما في ذلك شهادة الشهود. وعلى الرغم من أن المرأة ليـــس عليها إثبات عدم وجود الموافقة كما هو الحال في الولايات القضائية القائمة على القانون العام فإن اجراءات الإثبات ما زالت تُرجّح ضدها. وقد أبلغت وزارة العدل المقررة الخاصة بأنها تقوم حاليا بإعادة النظر في قانون العقوبـــلت. ومن المهم تغييره بحيث يتضمن كثيرا من المعايير المنادى بها على المستوى الدولي فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. يضاف إلى هذا أنه ليس لدى إندونيسيا تشريع وطني محدد في مجال العنف أو ترتيب فيما يتعلق بالتحرش الجنســـي في مجال العمل.

٥٤- وهناك اعتراف متزايد بضرورة تعويض ضحايا العنف ضد المرأة وباحتياجهن الى خدمات الدعم. ومـــن المهم بصفة خاصة في تيمور الشرقية وآسيه وإريان جايا أن تقيم الحكومة عملية لتعويض ضحايـــا الاغتصـــاب. وبالإضافة إلى هذا هناك على ما يبدو حاجة للمزيد من مراكز الأزمة حيث يمكن لضحايا العنف الالتجـــاء وتلقـــي المشورة القانونية والتدريب المهني والمشورة النفسية. وينبغي التفكير جديا في مبادرة تدعمها الحكومة، في شـــواكة مع المنظمات غير الحكومية لإقامة مثل هذه المراكز.

٥٥- ويقلق المقررة الخاصة أيضا عدم وجود محاولة لتناول الصدمات النفسية التي يسببها العنف ضد المرأة. فمن الضحايا الصينيات الأصل التي اجتمعت بهن المقررة الخاصة امرأة تعاني من مرض عقلي خطير نتيجة لاغتصابها خلال أعمال الشغب التي دارت في أيار/مايو، لكن الخوف الذي يساور أوصيائها أكبر من أن يسمح لهم بالتقدم بعرض حكايتهم. ومن الضحايا من آسيه إمرأة تعاني معاناة خطيرة من الآثار اللاحقة الجسمانية للتعذيب فضلاً عن معاناتها من الاكتئاب. وأغلب الضحايا التي اجتمعت بهن المقررة الخاصة في حاجة على ما يبدو إلى مشورة نفسية لمساعدتهن في التغلب على العنف في حياتهن. وثمة حاجة إلى سياسة وطنية للصحة العقلية تواجه المشاكل النفسية لمن بقين على قيد الحياة من ضحايا العنف ضد المرأة.

٥٦- والكثير من العنف ضد المرأة المرتكب في آسيه وإريان جايا وتيمور الشرقية كان في المناطق التي كانت تعامل كمناطق عسكرية، الأمر الذي أفضى الى تراجع عمليات مدنية معينة الى مكانة ثانوية، فالاغتصاب الذي يقوم به جنود في هذه المناطق يُحاكم مرتكبوه في محاكم عسكرية لا أمام محاكم عادية، الأمر الذي نتيجته عدم توافر الاستقلال اللازم لإصدار حكم، فيما يبدو. وينبغي للحكومة المدنية استعادة هذا الحيز، فالاغتصاب الذي يقوم به جندي يمكن أن يخضع لمحكمة عسكرية، لكن ينبغي أيضا إتاحة إمكانية إقامة الدعوى في محكمة عادية. ولما كانت الحالات التي تطرح أمام محكمة عسكرية حالات شديدة الضآلة من المهم أن تكون للمحاكم العادية، وهي تقنياً أكثر توافرا أمام الضحايا، ولاية خاصة في هذا الصدد.

٥٧- وقد ذُكّرت المقررة الخاصة على الدوام بأن الضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان يعيشون في خوف بسبب ما يتلقونه من تهديدات بالقتل وخطابات مجهولة. لذا يتعين على الحكومة بذل جهد عازم حازم للتغلب على مجال الرعب الخاص هذا، فمما لا غنى عنه إطلاقاً وجود نظام لحماية الشهود والضحايا حماية فعالة إذا ما كان يراد تحقيق السيادة لحكم القانون في اندونيسيا. وإجراء تحقيقات جنائية في تهديدات القتل ومعاقبة من يشتركون في هذه الأنشطة هي السبيل الوحيد للردع عن هذا النوع من القتل الخاص، وينبغي البدء في اتخاذ مثل هذا الاجراء على أعلى مستوى مع شن حملة وطنية ضد هذه الممارسات التي وصلت على ما يبدو الى أبعاد وبائية بعد فترة أيار/مايو ١٩٩٨.

٥٨- ومن المسائل الأخرى التي تحتاج الى اهتمام مسألة أطفال الجنود الاندونيسيين في مناطق آسيه وإريان جايا وتيمور الشرقية العسكرية، فبعض هؤلاء الأطفال ثمرة اغتصاب، وبعضهم نتيجة حالات تشابه العبودية الجنسية، وبعضها نتيجة لممارسة الجنس بالاتفاق. وقد اجتمعت المقررة الخاصة ببعض الضحايا وأولادهن، والنساء يمررن بمرحلة شديدة الصعوبة، لا لمجرد الفقر وانما أيضا لأن مجرد رؤية أطفالهن يذكرهن في أغلب الأحوال بالاغتصاب. ونتيجة لذلك كثيرا ما يُتخلى عن الأطفال أو يعاملون معاملة سيئة. وتقوم المجموعات النسائية بالعمل مع من بقين على قيد الحياة من الضحايا وتقديم المشورة لهن لكي يتقبلن أطفالهن. وينبغي للدولة الإندونيسية قبول مسؤولية عن مساعدة هؤلاء النساء في تربية هؤلاء الأطفال، ويمكن لهذه المساعدة أن تأخذ شكل تعويض أو امتيازات خاصة فيما يتعلق بالإسكان والتعليم. والكثير من النساء اللاتي اغتصبن كعذارى أمهات غير متزوجات يعانين من الوصمة في مجتمعاتهن بعد أن ولدن أطفالا لجنود اندونيسيين.

٥٩- والفئة الأخرى من الضحايا من آسيه وإريان جايا وتيمور الشرقية اللاتي يستحققن اهتماما هي أرامل قتل أزواجهن في المواجهة الجارية بين الجيش الإندونيسي ورجال العصابات. وهناك في تيمور الشرقية قرية كاملة سميت باسم "قرية الأرملة". وفي آسيه بدأت وزارة الخدمات الاجتماعية برنامجا لمساعدة الأرامل، لكن ليست هناك برامج مشابهة في تيمور الشرقية وإريان جايا. وتبدو الأرامل اللاتي اجتمعت بهن المقررة الخاصة في مشقة مالية بالغة بعد موت عائل أسرهن، مما يستلزم برامج لتمكينهن إذا ما كان يراد تحقيق التأهيل في المناطق المتأثرة.

٦٠- وعلى الرغم من أن المقررة الخاصة قد تأثرت إيجابيا بأنشطة جماعات المجتمع المدني فإنها أيضا على اقتناع بأنه ليست لدى إندونيسيا ثقافة لحقوق الإنسان في مؤسساتها القانونية والسياسية، فهناك افتقار إلى الثقة في نظام العدالة الجنائية وافتقار واضح الى الثقة في الحكومة الانتقالية. من هنا كانت توق جماعات المجتمع المحلي الى تطوير ثقافة لحقوق الانسان. ويتعين إعادة تدريب مؤسسات نظام العدالة الجنائية ودعوة وسائط الإعلام إلى نشر قيم حقوق الإنسان في كل أنحاء المجتمع، وينبغي إدراج مقررات بشأن حقوق الانسان في البرامج الدراسية للمدارس والجامعات. كما ينبغي إجراء بحوث بشأن جوانب حقوق الإنسان في الحياة المدنية لكي تتسنى صياغة سياسة عامة فعالة.

٦١- إن حقوق المرأة في إندونيسيا، ولا سيما حقوقها المتصلة بالعنف ضد المرأة من جانب الدولة، تتوقف إلى درجة كبيرة على تطوير مجتمع ديمقراطي، فالصدق والمصالحة الضروريان لإرساء إمكانية المساءلة أمر غير ممكن إذا لم توجد قواعد ديمقراطية، لكن من غير المرجح تحقيقهما ما لم توضع حدود أكثر وضوحا بين المجتمع السياسي والمدني من ناحية والعسكريين من الناحية الأخرى، إذ يتعين على العسكريين الانسحاب من دورهم السياسي والمدني إذا ما كان يراد تحقيق السيادة للديمقراطية في إندونيسيا، ولا يمكن ظهور ثقافة لحقوق الإنسان في إطار دولة العسكر.

خامساً - اغتصاب النساء الصينيات الأصل

٦٢- يمثل السكان الاندونيسيون من أصل صيني نسبة ٨,٢ في المائة من مجموع السكان ويبلغ عددهم قرابة ٦ ملايين نسمة[١٤]. وهم في الغالب من سكان المدن وقدّموا، كمجموعة ومن جميع النواحي، مساهمة هامة في الاقتصاد الاندونيسي. والفكرة العامة السائدة لدى الاندونيسيين العاديين من أصل غير صيني هي أن الصينيين يتحكمون في الاقتصاد بالتعاون مع النخبة الاندونيسية المتولية للسلطة. ولو أنه قيل للمقررة الخاصة مرارا وتكراراً أن الصينيين أغنياء وأثرياء ألاّ أن العديد من الضحايا الذين التقت بهم، والذين كانوا قد اغتصبوا أثناء أعمال الشغب في أيار / مايو، كان يبدو أنهم من الطبقة المتوسطة السفلى، والبعض منهن نساء غير متزوجات يعشن بمفردهن ويكافحن من أجل العيش مكتفيات بالقليل. واتضح أن الضحايا في الواقع نساء عاديات فقيرات لا "يتحكمن كثيراً في الاقتصاد".

٦٣- وتنتهج الحكومة الاندونيسية، منذ عام ١٩٦٧، سياسة دمج فيما يتصل بالأقلية الصينية الأصل. ومن الأهمية بمكان إبراز الاطار الذي سجلت فيه أعمال شغب أيار/مايو (وهذه مسألة سيتطرق لها المقرر الخاص المعني بمسألة

التمييز العنصري بقدر أكبر من التعمق في تقريره (E/CN.4/1999/15)) . وسياسة الدمج واردة في المبادئ التوجيهية الحكومية منذ عام ١٩٦٧. وقد طلب من الاندونيسيين من أصل صيني تغيير أسمائهم واختيار أسماء اندونيسية. وأقفلت مدارسهم التي تدرّس بلغتهم وحلت محلها مدارس تدرس فيها اللغة الصينية كلغة خارجة عن المنهاج الدراسي. وما زال الاستغناء عن استخدام الكتابة الصينية علناً متواصلاً وما زال يؤمر بالاحتفال بالمهرجانات والطقوس الصينية في خصوصية المسكن فقط. ويحمل الاندونيسيون من أصل صيني بطاقات هوية تحمل علامات خاصة تظهر أنهم من أصل صيني[١٥] ، ويُشجَّع رجال الأعمال من أصل صيني على ايجاد شركاء في الأعمال من بين الأهالي الاندونيسيين "الاصليين". غير أن الصينيين أحرار في ممارسة شعائر الدين الذي يختارونه والعديدون من بينهم مسيحيون أو بوذيون.

٦٤- وهناك فئتان من الصينيين في اندونيسيا. تسمى الفئة الأولى "بيرانكانز"، وهي تتألف من صينيين مولودين في اندونيسيا واختلطوا برابطة الزواج مع الاندونيسيين وهم يتحدثون لغة اندونيسيا الرسمية "باهاسا اندونيسيا". وأصبح البعض منهم من المسلمين. أما الفئة الثانية فتسمى بـ "التوتوكس". وهم مهاجرون هاجروا حديثاً وما زالوا يتكلمون الصينية وهم أكثر انخراطاً في التعليم والأعمال التجارية. وكانت هاتان الفئتان من الصينيين مستهدفتين خلال أعمال شغب أيار/مايو ١٩٩٨.

٦٥- وفيما يتعلق بأعمال شغب أيار/مايو ١٩٩٨، تحدثت المقررة الخاصة مع الضحايا والشهود وأفراد الجالية الصينية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. وتحدثت أيضاً مع المسؤولين الحكوميين ومع ممثلي الجيش والشرطة. وتستند الاستنتاجات التالية الى هذه المقابلات.

٦٦- وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، قتل أربعة طلاب جامعيين رمياً بالرصاص في جامعة تريشكتي خلال مظاهرة. وبحلول ١٤ أيار/مايو كانت الآلاف من المعاهد قد أحرقت كلياً. وحسب المتطوعين للقضايا الإنسانية قتل في جاكرتا ١ ١٩٠ شخصاً فيما اغتصبت ١٦٨ إمرأة على أيدي عصابات. واستطاع الفريق المشترك لتقصي الحقائق مقابلة ٨٥ من ضحايا العنف الجنسي كان من بين هذا العدد ٥٢ ضحية اغتصاب.

٦٧- وأعمال الشغب تتبع نمطاً ثابتاً. تبثّ في البداية شائعات بالتهديد بالعنف. ثم تأتي مجموعة من الأجانب الموصوفين بأنهم شديدو البأس يلبسون جزم الجيش ومسلحون بقضبان حديدية، ومعهم سوائل سريعة الاشتغال وزجاجات حارقة، فيأتون الى محلة من المحلات بسيارات "جيب" أو بدراجات نارية. ويحرضون الشعب على إحداث الشغب، ويساعدون المشاغبين على اقتحام العمارات ونهب المباني. كما يساعدون على احراق المباني عمداً. وبعد ذلك ينسحبون. ولئن كان أشخاص من الصينيين ومن غير الصينيين قد توفوا في حرائق المباني إلا أن المستهدف من أعمال الشغب قد كان المؤسسات التي يملكها الأشخاص من أصل صيني. وفيما يتعلق بحالات الاغتصاب كانت المواطنات الصينيات الأصل هن المستهدفات أيضاً. وسجلت حالات اغتصاب في غربي وشمالي جاكرتا اللتين يوجد فيهما تجمّع كثيف من الصينيين.

٦٨- ولم يستطع الفريق المشترك لتقصي الحقائق الخلوص الى أن أعمال الشغب قد خطط لها وتم التحريض عليها بشكل منهجي منتظم، ولكن طلب اجراء المزيد من التحقيقات مشيراً بالاسم الى الفريق باربوب، وهو صهر الرئيس السابق سوهارتو، واللواء سيافري شمس الدين، ، قائد العمليات العسكرية في جاكرتا. وحسب الشهود فإن مقترفي الجرائم المرتكبة هم مجرمون محليون اعترف البعض منهم بأنهم تقاضوا أجراً مقابل إثارة الشغب. وارتأى الشهود أيضاً أن أفراداً من الجيش الاندونيسي والبعض من المنظمات السياسية شاركوا أيضا في أعمال الشغب. ومن الأساسي قطعا محاكمة مرتكبي هذه الجرائم بعد إجراء تحقيقات مناسبة حتى لا تتكرر مثل هذه الأحداث في المستقبل.

٦٩- واطلعت المقررة الخاصة على شريط فيديو سُجلت فيه أحداث الشغب. وارتاعت لمشاهدة أن بعض أفراد القوات المسلحة الذين يحملون قبعات حمراء كانوا واقفين بالقرب ويتفرجون على النهب والشغب المستمرين. وفي مرحلة ما شوهدوا وهم يتقاسمون المشروبات المسروقة مع الأوغاد ويمزحون ويضحكون أثناء أعمال الفوضى. ووصفت احدى الضحايا للمقررة الخاصة كيف أنها خرجت تجري من بيتها وطلبت من جندي مساعدة عائلتها. فما كان من هذا الجندي الا أن رفض ذلك وانصرف عنها. فشاهدت أخواتها وهن يتعرضن للعنف الجنسي وأخاها يقتل وبيتها يحترق تماما. وهذا النوع من التمرد على القانون يعطي المجرمين فرصة الافلات من العقاب ويسمح بانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. ويقع على جميع الدول واجب العناية اللازمة لمنع انتهاك حقوق الغير ومقاطعة ومعاقبة مرتكبيها من الخواص.

٧٠- وسألت المقررة الخاصة أفراد قوات الأمن عن السبب الذي من أجله سمحوا بانتشار حالات التمرد على القانون. فحاج هؤلاء بأنهم لم يريدوا، بعد اطلاق الرصاص على الطلبة، التسبب في المزيد من الاصابات في صفوف المدنيين، لذلك كان الجنود ممانعين للتدخل. وعجز قوات الأمن في اندونيسيا عن التمييز بين ممارسة الطلبة للحق في حرية التعبير والتجمع القانوني والنشاط الاجرامي المحض والنهب من جانب عصابات قطّاع الطريق أمر مقلق للغاية ويشير الى الحاجة الى توفير مكثف في مجال حقوق الانسان لقوات الأمن الاندونيسية.

٧١- وطوال فترة إقامة المقررة الخاصة استفسر مسؤولون حكوميون وكذلك أفراد من المدنيين حول ما إذا كان ما يسمى بعمليات الاغتصاب الجماعية قد حصل فعلاً بما أن أحداً لم يبلّغ عن هذه الحالات الى الشرطة. والمقررة الخاصة تعتقد اعتقاداً راسخاً أنه تمت عمليات اغتصاب جماعية، كانت في أغلب الحالات عمليات اغتصاب على أيدي عصابات. وقد تمت تلك العمليات في المنازل وفي الأماكن العامة وفي أماكن العمل، ولو أنها لا يمكنها أن تذكر عدداً محدداً إلا أنّ نمط العنف الذي وصفه الضحايا والشهود والمدافعون عن حقوق الإنسان يشير بشكل واضح الى أن هذا الاغتصاب كان واسع الانتشار.

٧٢- ولم يبلغ أحد من الضحايا الذي تحدثت مع المقررة الخاصة عن حالتهم الى الشرطة. وأسباب ذلك عديدة. أولاً، لأنهم تلقوا تهديدات بالقتل ورسائل من جهات مجهولة تحذرهم من عدم التبليغ عن الحالات. ثانياً لم تكن لديهم ثقة بنظام القضاء الجنائي وكانوا مقتنعين بأن الشرطة لم تفعل شيئاً لمحاكمة الأوغاد. وأخيراً، فإنهم كانوا يخشون أن

تؤدي الدعاية الى حالاتهم الى نقلهم من مجتمعاتهم التي يحمل فيها الاغتصاب معه وصمات من الصعب محوهـــا. وقلت ثقة الضحايا بنظام القضاء الجنائي تضرب في صميم نزاهة المؤسسات التي تدافع عن سيادة القانون. ومـــن الأهمية بمكان أن تسترجع هذه المؤسسات ثقة هذا العنصر الهام من المجتمع الاندونيسي.

٧٣- وتشعر المقررة الخاصة ببالغ القلق إزاء انتشار التهديدات بالقتل والرسائل المجهولة المصدر بعد أعمـــال شغب أيار /مايو ١٩٩٨. وكانت هذه التهديدات والرسائل تستهدف الضحايا، وأسر الضحايا، والأطباء، والمدافعين عن حقوق الانسان. وفي حالة المدافعين عن حقوق الانسان فإن التهديد موجه ضد أطفالهم. وتوجه التهديدات عـــن طريق الهاتف أو بواسطة الرسائل. وفي حالة ضحايا الاغتصاب، ترسل صور الاغتصاب مع تحذير للضحية بأنـــها اذا تحدثت فإن الصور سوف توزع على نطاق واسع. ولا بد من مواجهة هذا البطش الاجرامي الخاص والقضـــاء عليه. ولا بد من أن يسود حكم القانون اذا ما أريد لنظام القضاء الجنائي في اندونيسيا أن يخفف عن الضحايا. وهناك حاجة الى مخطط فعال لحماية الشهود لتشجيع الضحايا والشهود على الخروج من الصمت . وبالإضافة الى ذلـك لا بد من أن تواجه الدولة ظاهرة البطش الاجرامي على أعلى المستويات. وهذه الأنواع من التهديدات يجب تجريمـــها ويجب أن تقوم الشرطة بدور ايجابي في محاكمة مرتكبي هذه الأفعال. ويجب مساندة مثل هذه الحملة على أعلـــى مستوى وإلا فإن عملية السياسة والحكم المشروعة ستظل دوماً تخربها قوى خفية تحكم المجتمع المدني من خـــلال اللجوء إلى الرعب.

٧٤- ولم يعر البعض من المسؤولين الذين تقابلت معهم المقررة الخاصة اهتماماً كبيراً بهذه الرسائل معتـــبرين اياها من قبيل المزح من قبل أفراد. غير أن وفاة ايتا مارتادیناتا هاريونو قد بعثت الرعب في نفوس أولئك الذيـــن تلقوا مثل هذه الرسائل. وكانت السيدة هاريونو، وهي إمرأة من أصل صيني تبلغ من العمر ١٧ عامـــاً قـد قتلـت بوحشية في منزلها بجاكرتا. وكانت السيدة هاريونو وأمها عضوين نشطين في المتطوعين من أجل القضايا الانسانية؛ وقد تلقيتا باستمرار تهديدات بالقتل ورسائل مجهولة المصدر. وفجأة أغتيلت السيدة هاريونو بوحشية في منزلـــها. وتدعي الشرطة أن جريمة القتل كانت محاولة سطو من جانب جار للسيدة هاريونو كان صديقا حميما لها. ومجتمـع حقوق الانسان مقتنع بأنها اغتيلت لحمل الأشخاص المعنيين بالعمل في مجال حقوق الانسان على التزام الصمـــت. وقدم الطرفان ما لهما من أدلة. وأيا كانت الحقيقة في هذه المسألة فإن كون السيدة هاريونو وعائلتـــها قـد تلقيتـا تهديدات بالقتل ورسائل مجهولة المصدر تلقي بالشكوك حول هذه القضية. ودون فهم سياق هذه القضيـــة يبـدو أن الشرطة أصبحت أكثر ميلا للمحاربة منفّرة أكثر فأكثر المدافعين عن حقوق الانسان عن نظام العدالة الجنائية.

سادساً - تيمور الشرقية

٧٥- لكل من تيمو الشرقية واريان جايا وآسيه مركز منطقة العمليات العسكرية، الذي يحد من امكانية وصـــول المراقبين الاجانب إليها، مع العلم أنهم مطالبون بالحصول على ترخيص (Surat jalan) إما من خلال المدير العـــام لإدارة الشؤون الاجتماعية والسياسية أو القائد العسكري للمنطقة. وعندما يصل الزائرون الى المنطقة عليهم أن يثبتوا وجودهم أمام حواجز التفتيش العسكرية بالقرى التي يزورونها. وفي المناطق المحظورة الأخرى يطلب من السـكان

المحليين أن يحملوا تراخيص يحصلون عليها من زعيم القرية أو من القائد العسكري المحلي، للتمكن من دخول القرى ومغادرتها، بما في ذلك للصيد والبستنة[١٦]. وعدم توفر امكانية الوصول الى تيمور الشرقية وآسيه واريان جايا قد يسّر انتهاكات حقوق الانسان التي ظلت بدون تبليغ ومكنت مرتكبيها من الافلات من العقاب. وتطلب المقررة الخاصة من الحكومة تمكين جهات رصد حقوق الانسان من الوصول الى مناطق العمليات العسكرية بدون أية قيود قصد رصد حالة حقوق الانسان وتقديم التقارير عنها في المناطق التي يتعذر الوصول إليها والتي يتعرض فيها الناس كل التعرض للخطر.

٧٦- ويعتبر العديد من سكان تيمور الشرقية استقالة الرئيس سوهارتو نقطة تحول تخلق امكانية إيجاد حل لتيمور الشرقية ووضع حد لأعوام من انتهاكات حقوق الانسان. وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، توصلت الامم المتحدة الى ابرام اتفاق بين اندونيسيا والبرتغال تعهد فيه الطرفان بالعمل من أجل ابرام اتفاق بشأن "استقلال ذاتي بعيد المدى". ووافقت اندونيسيا على العدول عن الحاحها كشرط مسبق للمفاوضات على قبول السيادة الاندونيسية، ولو أنها ظلت ترفض فكرة اجراء استفتاء على الاستقلال[١٧].

٧٧- ولو أنه يوجد الآن قدر أكبر من الحرية في تيمور الشرقية، وعلى الرغم من أن الرئيس حبيبي قد صدرت عنه اشارات تدل على حسن النية، إلا أن التجاوزات الخطيرة والمنتظمة التي كانت سائدة في الاقليم ما زالت تخلق جواً من انعدام الثقة والشك. والنساء معرضات بشكل خاص لانتهاكات حقوق الانسان الخاصة بنوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي. وغالباً ما لا يتم التبليغ عن الاغتصاب بسبب الخوف من الانتقام.

٧٨- وقبل أيار/مايو ١٩٩٨ كان الجيش يستخدم الاغتصاب كطريقة للتعذيب والتخويف ضد السكان المحليين. وكان أفراد الجيش يغتصبون أقارب المعارضين السياسيين كشكل من أشكال الانتقام أو لاجبار الأقارب على الظهور الى العلن.

٧٩- وفي تيمور الشرقية لا يمر يوم تقريباً بدون أن يكون هناك أشخاص يقتحمون بالقوة المساكن ويغتصبون النساء، وهذه الأفعال البغيضة هي التي تزرع بذور الكراهية وتصيب سكان تيمور الشرقية بصدمة نفسية"[١٨].

٨٠- وما زال الاغتصاب مستمراً حتى بعد سقوط سوهارتو، ولكن قائد الجيش الاقليمي أكد للمقررة الخاصة أنه لن يتسامح بعنف القوات المسلحة ضد النساء. وما زال من السابق لأوانه التأكد مما اذا كان سيضع تطميناته موضع التنفيذ أم لا.

٨١- وعندما كانت المقررة الخاصة في ديلي، بتيمور الشرقية، استطاعت أن تتقابل مع ضحايا العنف الخاص بنوع الجنس، وكانت أغلبيتهم على ما يزعم مستهدفة بسبب علاقتهم المزعومة مع حركة المقاومة. وبالاضافة الى ذلك، يستخدم الاغتصاب كشكل من أشكال التخويف والتعذيب ضد المجتمع النسائي عندما لا يعثر العسكريون على أفراد العائلات من الذكور. ونظمت لقاءات مع الضحايا عن طريق المحفل النسائي، وهو منظمة غير حكومية أنشئت

في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ وهي توفر لضحايا العنف مكانا يتلقون فيه النصائح والدعم. ووقعت الأحداث في معظم هذه الحالات قبل أيار/مايو ١٩٩٨. ولا يمكن للمقررة الخاصة أن تورد كافة الشهادات التي تلقتها لعدم توفر المجال الكافي لذلك؛ غير أن الشهادات القليلة التالية تعطي فكرة عن الانتهاكات المسجلة.

٨٢- وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ أوقفت سيدة أثناء اجتماع في مكتب القرية. واحتُجزت في مكتب عسكري لمدة ساعة ثم نقلت الى مبيت قديم للجيش (هو الآن مصحة للولادة). وتم استجوابها وتعذيبها طوال ليلة كاملة، فأحرقت بسجائر وتلقت صدمات كهربائية في أذنيها. ولما سألها مستجوبوها عن صديقتها بياتريس قالت إنها لا تعرف عنها شيئاً. فتم عندئذ تجريدها من ملابسها وأُرغمت على المشي في الخارج ثم وضعوها في خزّان ماء ودفعوها (بجزمهم) تحت الماء عدة مرات. وتهكموا بها قائلين لها إنها قد تجد صديقتها في أسفل الخزان. ولما لم تعد تطيق التعذيب أخبرتهم بالمكان الذي يمكن لهم أن يعثروا فيه على بياتريس. فطلبوا منها أن ترتدي ملابسها وأن ترافقهم الى منزل بياتريس. فأحاطوا بالمنزل وطلبوا منها أن تقرع الباب وأن تطلب صديقتها. وأوقفوا بياتريس ونقلوهما الى مركز القيادة، وهناك جُردت هي وبياتريس من ملابسهما وعُذبتا بالطرق التي سبق وصفها أعلاه. ثم اغتصبها النقيب جامبروت؛ ولم تكن تبلغ من العمر سوى ١٦ عاماً. كما اغتصبت ماريلينا (وهي سجينة أخرى معها). وجردت سجينة أخرى من ملابسها وطُلب منها أن تدخل خزان الماء[١٩].

٨٣- واستمعت المقررة الخاصة لشهادات من نساء فيما يتعلق بمذبحة قرية كاراس التي حصلت في الثمانينات والتي يُزعم أن الجيش الاندونيسي قتل فيها جميع رجال القرية فوق سنّ ١٢ عاماً. ويُزعم أن المذبحة حصلت انتقاماً لقتل جندي على ايدي المغاورين. ونقل سكان القرية الى قرية أخرى هي كامبونك جاندا المعروفة عموما بـ "قرية الأرامل".

٨٤- وتم ايقاف واستجواب واغتصاب م. (٣٦ عاماً) من فيكيكيه في الثمانينات عندما حصل اصطدام بين الجيش والمغاورين، وذلك لأن أقاربها كانوا مشاركين في حركة المقاومة. وشهدت بأنها اغتُصبت في عدة مناسبات في عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٨٢ أُبعدت م. وعائلتها الى جزيرة أتاورو. وطوال عام بأكمله كانوا يقتاتون فقط من ذرة متعفنة؛ وكان أشخاص عديدون يعانون من سوء التغذية، بمن فيهم والدها الذي توفي نتيجة لذلك. وقضت الأسرة خمسة أعوام بجزيرة أتاورو، من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٨٧. وأخيراً حضرت لجنة الصليب الأحمر الدولية الى الجزيرة وسهرت على اعطائهم ما يكفي من الغذاء الملائم، وبذلك استطاعت أن تبقى على قيد الحياة[٢٠].

٨٥- وقيل لـ ب. (٣٢ عاماً) من كراراس بفيكيكيه، بعد اختفاء زوجها، إنها إذا كانت تريد أن تراه من جديد فعليها أن تخدم ١٠٠ جندي بمعسكر بوس لالاريك موتين. وأُرغمت طوال ثلاثة أشهر على إطاعة جميع الأوامر وتلبية كافة احتياجات المعسكر خلال النهار وكانت تغتصب ليلاً. وعندما ذهبت تبحث عن الحطب في الغابة اتُهمت بمقابلة المغاورين واغتصبت أمام عائلتها كعقاب. وظلت تبحث عن زوجها الى أن تلقت في نهاية الأمر أنباء تفيد بأنه قُتل. ونتيجة للاغتصاب لها بنت تبلغ من العمر سبعة أعوام. وب. تخشى التوجه الى السلطات ورفع شكوى خوفاً من الانتقام منها ومن عائلتها[٢١].

٨٦- وأوقفت واغتصبت في عدة مناسبات د. (٣٨ عاماً) من فيكيكيه، خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩١. وأُرغمت على خدمة جنود مختلفين كانوا متمركزين بالقرب من قريتها ولها خمسة أطفال ويُزعم أنهم جميعاً نتيجة اغتصاب الجنود لها. ويزعم أن والدي أطفالها ضباط في القيادة العسكرية المحلية "كودين" ووحدة نانجالا كوباسوس. وكانت كنيستها قد ساعدتها على إعالة أطفالها ولكنها تريد أن تتولى اندونيسيا المسؤولية عنها وعن أطفالها[٢٢].

٨٧- ويُزعم أن الحالات التالية سُجلت بعد أيار/مايو ١٩٩٨.

٨٨- تفيد التقارير بأن السيدة روسيتا غوميس بريرا قد اغتُصبت في منزلها على الساعة ١١/٠٠ من صباح يوم ١ أيار/مايو ١٩٩٨ بضيعة دارنيه في قرية بواتيتيه، مقاطعة ارميرا، على أيدي أفراد من الجيش الاندونيسي. كما تفيد التقارير بأن مرتكبي الاغتصاب كانوا من مخفر لوليريما العسكري الواقع بقرية كوليات في هاتوليا، مقاطعة ارميرا. وقُدم تقريرعن هذه الحادثة الى لجنة الصليب الأحمر الدولية والى الكنيسة الكاثوليكية المحلية.

٨٩- وتفيد التقارير بأن السيدة فيلومينا داكوستا (٢٤ عاماً) قد اغتُصبت ليلاً في ٦ أيار/مايو ١٩٩٨ على أيدي فرد من أفراد وحدة المخابرات الخاصة عندما كانت في الاحتجاز بمقر القوات الاندونيسية الخاصة ("كومباسوس")، ببوكاو، روما ميرا.

٩٠- وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨ يُزعم أن السيدة ياسنتا سوارس (١٦ عاماً) اغتصبها الرقيب رستو، وهو القائد العسكري المحلي بقرية لالين، مقاطعة لاكلوتا الفرعية. وتفيد التقارير بأن مرتكب الاغتصاب كانت لديه أيضاً إمرأة أخرى كانت عبارة عن عبد جنسي، ولكن بما أنها كانت حاملاً فقد طلب رستو منها أن تجد له إمرأة أخرى فاتصلت المرأة الحامل بأبنة عمها، ياسنتا، ودعتها الى منزلها لتناول الطعام. وعندما وصلت أُخذت الى غرفة اغتصبها فيها رستو، على الرغم من احتجاجاتها[٢٣].

٩١- وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ يزعم أن السيدة أنساتاسيا دي أسونساو (٢١ عاماً) من قرية آساليمو في لوس بالوس، قد اغتصبت وقتلت على أيدي فرد من أفراد وحدة شبه عسكرية هي الفرقة ALPA، التي لها علاقة بالقوات الاندونيسية الخاصة (كومباسوس). ويعتقد أنها احتجزها أحد أفراد القوات المسلحة وعُثر على جثتها في وقت لاحق على حافة الطريق. وتشك القوات المسلحة في مشاركة أخيها في حركة المقاومة المسلحة، وهي الجيش الوطني لتحرير تيمور الشرقية.

٩٢- وكان للمقررة الخاصة لقاء مثمر جداً مع العقيد تونو سوراتمان، وهو القائد الجهوي للإقليم. وقد أثرت فيها رغبته في قطع الصلة بالماضي وتوفير تدريب مكثف في مجال حقوق الإنسان لجنوده. ووافق أثناء الاجتماع على أن يعلن علناً أن العنف ضد المرأة لن يتم التسامح به بعد في الجيش، وأن مرتكبيه سيعاقبون بشدة. وأصدر بياناً لهذا الغرض في اليوم التالي لاجتماعه مع المقررة الخاصة. وكان ذلك البيان موضع عناوين رئيسية في جميع صحف تيمور الشرقية. وبالإضافة الى ذلك وافق على إثارة إمكانية إقامة صندوق تعويض لضحايا الاغتصاب، و الأطفال

المولودين نتيجة الاغتصاب، مع رؤسائه في جاكرتا. وأشارت المقررة الخاصة الى العدد الكبير من الأرامل في تيمور الشرقية وطلبت مدّهن بنفس الخدمة التي توفر في إطار برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية لصالح الأرامل في آسيه. وطلبت المقررة الخاصة من العقيد التحقيق في الحالات المشار إليها أعلاه والتي وجه إليها نظرها.

سابعاً - آسيه

٩٣- إن تعيين آسيه بأنه منطقة من مناطق العمليات العسكرية تبرره ادعاءات بوجود مقاومة من أولئك المعروفين بحركة تحرير آسيه (Gerakan Aceh Merkedka) في عام ١٩٨٩.

٩٤- وتلقت المقررة الخاصة تقارير عن فظائع واسعة الانتشار في آسيه أثناء العمليات ضد التمرد التي سجلت هناك في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. وترحيل مئات المهاجرين الآسيهيين من ماليزيا في أواخر آذار/مارس أثار احتجاجاً دولياً قوياً، بما أن أولئك الذين أعيد ترحيلهم من الواضح أنهم كانوا لاجئين كانوا قد فروا من آسيه في أوائل التسعينات خشية الاضطهاد. وأدت عمليات الجيش الاندونيسي المناهضة للتمرد الى عنف جنسي واسع النطاق. وخرجت في الأشهر الثلاثة الماضية أعداد كبيرة من الضحايا من الصمت وشهدت على ما تعرضت له من عنف. ولما كانت آسيه مقاطعة مسلمة يبدو أن هناك قدراً كبيراً من التأييد في جاكرتا للضحايا في آسيه. ودعت استنتاجات فريق تابع لمجلس النواب وللجنة الوطنية لحقوق الانسان الى محاكمة المسؤولين عن الفظائع في آسيه.

٩٥- وتلاحظ المقررة الخاصة أن القائد العام للقوات المسلحة ويرانتو لا يزال ممانعاً للتحقيق في مشاركة القوات المسلحة كمؤسسة في انتهاكات حقوق الانسان في الماضي، كما كان قد وعد بذلك في وقت سابق. وفي آب/أغسطس ١٩٩٨ اعتذر الجنرال ويرانتو لسكان آسيه على الانتهاكات التي عانوا منها وأعلن إلغاء مركز منطقة العمليات العسكرية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ نقلت صحيفة "جاكرتا بوست" أن الجنود المتبقين وعددهم ٣٠٠ جندي قد سحبوا من مقاطعة آسيه. وتفيد التقارير بأنه في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عندما كان الجنود يغادرون مدينة لوكسوماوي، سرعان ما تحول العنف الموجه ضدهم الى أعمال شغب تم فيها على ما يزعم نهب واحراق قرابة ٢ ٠٠٠ متجر ومكتب حكومي وغير ذلك من المباني. وأحرقت. وكانت هناك شائعات بأن عناصر من الجيش هي التي أشعلت بنفسها فتيل أعمال الشغب لتأمين استمرار بقائها في آسيه.

٩٦- وما زالت منظمة العفو الدولية قلقة إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الانتهاكات، وإن كان ذلك على مستوى أدنى من ذي قبل. وذكرت منظمة العفو الدولية، لندن، أنه "على الرغم من اتخاذ عدد من المبادرات لتحسين حقوق الانسان منذ توليها السلطة في أيار/مايو، تظهر حكومة حبيبي أنها ستلجأ، تحت الضغط، الى نفس تكتيكات التشدد واستعمال القوة لقمع المعارضة، التي تميزت بها حقبة سوهارتو".

٩٧- وفي آب/أغسطس اكتشف فريق معني بحقوق الانسان كان يحقق في تقارير الفظائع التي ارتكبها الجيش في آسيه مقبرة جماعية في المقاطعة أفادت التقارير بأنه ربما دفن فيها أكثر من ١٥٠ ضحية. وادعت منظمة العفو

الدولية أن ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢ شخص أعدموا بدون محاكمة أو اختفوا أو تم احتجازهم بشكل تعسفي وعذبوا في الفترة ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٣ في أوج عمليات الجيش الاندونيسي المناهضة للتمرد في آسيه.

٩٨- وكانت إحدى الشهادات التي تلقتها المقررة الخاصة شهادة من ف. التي تعيش في آسيه. فعلى الساعة الثانية صباحاً حضر قرابة ٢٣ جندياً يبحثون عن زوجها فكسروا الباب واستجوبوا الأطفال وفتشوا البيت. فقالت لهم إن زوجها كان قد خرج لزيارة والديه لأنهما كانا مريضين. فعندما رأى الجنود أنه لم يكن موجوداً غادروا البيت. وفي حدود الساعة الثالثة صباحاً عاد ثلاثة من الجنود وطرحوا عليها نفس السؤال وأطفأوا المصباح. وعندما هبت فارة الى بيت والدتها ضربوها بعقب بندقية. وكانت حاملا في شهرها السادس. وتناوبوا في ضربها ولطمها. ولم يكن إلا واحد منهم يتحدث لغة آسيه فيما كان الآخران يتحدثان لغة إندونيسيا الرسمية. وأخيراً دفعوا بها نحو المطبخ حيث كان يوجد مقعد طويل فاغتصبوها على نحو جماعي وأطفالها موجودون في الغرفة المجاورة، وكل ذلك على الرغم من أنها كانت حاملاً. وطفلها يجد صعوبة في التنفس. وهي ترى أن حادثة الاغتصاب أثرت على الجنين.

ثامناً - إريان جايا

٩٩- ما أنفكت حركة تحرير بابوا (Organisasi Papua Merdeka)، وهي حركة قومية مسلحة، تشن حرب عصابات منخفضة الحدة ضد اندونيسيا للمطالبة بالاستقلال عن مستعمرة غينيا الغربية الهولندية السابقة التي أصبحت اقليما اندونيسيا في عام ١٩٦٣. ومن خلال تسوية لعبت فيها الامم المتحدة دور الوسيط اتفقت الدولتان في ١٥ آب / أغسطس على انسحاب هولندي تتبعه في عام ١٩٦٩ عملية تقرير مصير لسكان اريان جايا. وعرضت حكومة اندونيسيا قانون عام ١٩٦٩ لحرية الاختيار ليس على جميع سكان بابوا وإنما على ثمانية مجالس تنفيذية تتألف من ٩٢٦ ١ ممثلاً من اختيار السلطات الاندونيسية. وصوتت الجمعيات الاستشارية بالاجماع للبقاء مع اندونيسيا. واعترفت الامم المتحدة بسيادة اندونيسيا عليها في عام ١٩٦٩[٢٤].

١٠٠- ويوجد منذ عام ١٩٦٩ حضور عسكري في اريان جايا. والسبب الذي يقدمه لذلك بعض المعلقين هو حماية المصالح الاقتصادية الاندونيسية في المنطقة. وفي السبعينات بدأت شركة فريبورت الاندونيسية المحدودة عملياتها في اريان جايا التي يوجد فيها أكبر منجم ذهب مكشوف في العالم. وهناك تقارير تفيد بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان من قبل الجيش، بلغت ذروتها في عام ١٩٩٤. وحسب إفادة التقارير قدم الى منطقة مابندوما جنود من كافة أنحاء اندونيسيا، في شباط/فبراير ١٩٩٦. ويزعم أن الجنود اغتصبوا النساء بالجملة، مغتصبين على حد سواء الفتيات في سن الثانية عشرة والصم والمعوقات ذهنياً والحوامل.

١٠١- ونظمت حركة تحرير بابوا سلسلة من المظاهرات المؤيدة للاستقلال بمناسبة ذكرى اعلان الاستقلال لعام ١٩٦١، وذلك في تموز/يوليه ١٩٩٨. واستخدم الجيش الاندونيسي على ما يبدو تكتيكات الأسلحة الثقيلة لتفريق المتظاهرين. ويزعم أن النساء نقلن بحراً على متن السفن البحرية الاندونيسية واغتصبن، ومثل بهن جنسيا وألقي بهن في البحر. وتفيد التقارير بأن البحر لفظ جثث النساء على ساحل بياك. وكان بعض الجثث يحمل علامات تشويه

جنسي؛ وكانت النهود قد انتزعت من الاجسام. ويزعم الجيش الاندونيسي أن الجثث التي تم العثور عليها على الساحل مردها الامواج المدّية التي اكتسحت بابوا غينيا الجديدة، وهو يُنكر تماما الحادثة. ومن الأهمية بمكان أن ينظر فريق مستقل لتقصي الحقائق في الوقائع ويعد تقريراً نزيهاً.

١٠٢- وقبل أيار/مايو ١٩٩٨ يبدو العنف الجسدي من جانب قوات الامن الاندونيسية في اريان جايا أمراً مسلماً به من قبل كل من السلطات والسكان المحليين. واستمعت المقررة الخاصة الى الشهادات التالية، من بين شهادات أخرى.

١٠٣- أ. من قرية جيلا. وقد اغتصبها جندي من الجيش الاندونيسي عندما كانت تعمل في الحقول في عام ١٩٨٧. ولها طفل نتيجة لذلك الاغتصاب. وقد عادت الى منزلها وأخبرت والديها بما حدث. فكان غاضبين في غاية الغضب وتوجها الى مخفر الجيش لطلب الانتصاف. وتعرض والداها للضرب على أيدي الجنود. ثم توجه أخواها، أحدهما قس والآخر شيخ القرية، الى مخفر الجيش؛ وتعرض هما أيضا للضرب على أيدي العسكريين. وتم نقل المسؤول عن ذلك الضرب الى خارج المنطقة. وفي عام ١٩٨٨ أنجبت أ. طفلاً نتيجة للاغتصاب. ولقد كانت عذراء عندما اغتُصبت فيما تُعتبر العذارة شيئا مرغوبا فيه إلى حد بعيد في هذا المجتمع. وقال والداها إنه كان عليها أن تحمي نفسها على نحو أفضل؛ ولقد ألقي باللوم عليها. ويُزعم أن الجنود اغتصبوا نساء عديدات في تلك المنطقة. فالنساء كن يخشين أن تتعرض أسرهن للهجومات إذا قاومن. ويوجد أطفال عديدون مولودون نتيجة لعمليات اغتصاب[٢٥].

١٠٤- وأ. أصلها من منطقة منجم فريبورت. وفي عام ١٩٩٠ نظمت ٢٥٠ إمرأة أنفسهن للاحتجاج على القوات المسلحة والممارسات في فريبورت. وقد صادرت فريبورت مساحات كبيرة من أراضي الأهالي وطالبت النساء بإرجاعها إلى أصحابها. وقالت شركة فريبورت إنها اشترت الأراضي من الدولة. وأنكرت الحكومة حق النساء في ملكية الأراضي، فالأراضي التي كنّ قد زرعنها تستخدم لبناء المساكن لعمال منجم فريبورت. وشركة فريبورت المنجمية متهمة أيضاً بتلويث النهر متسببة في موت السمك والحيوانات.

١٠٥- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ احتجز جنود اندونيسيون من فيلق بانيياي ٧٥٢، المتمركز بمدينة تيميكا، أ. وم.، فضلا عن ثلاثة ذكور من أهالي أمونجميه المدنيين. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وفي منتصف الليل، أوقف ستة جنود أ.، ولم يسمح لها بأن ترتدي ملابسها كما يجب. وكان جنود عديدون موجودين خارج مسكنها. ونقلت بالقوة على متن شاحنة تابعة لفريبورت ونقلت الى مركز القيادة العسكرية المحلية. واتهمت بإقامة علاقة بكيلي كواليك، وهو قائد حركة تحرير بابوا، وكان قد شارك في عملية أخذ الرهائن في مابندوما. وقالت أ. ما يلي:

"لقد نُقلت، أنا وإمرأة أخرى، الى غرفة كانت ملآنة حتى الركبتين بالماء والفضلات البشرية. واحتجزنا بهذه الغرفة طوال شهر ويومين. وكانت الغرفة ملآنة بالذباب. وكان الحراس يلقون لنا بالغذاء في الغرفة، ذلك

أنهم لم يكونوا يطيقون الدخول بسبب الروائح النتنة. وكان علينا أن ننظف الأغذية من الفضلات قبل تناولها. وأحيانا كنا نظن أننا سنموت من هذه الروائح الكريهة".

١٠٦- ولقد تم استجواب الامرأتين. أما م. فلم تكن تفهم اللغة الاندونيسية الرسمية وبالتالي لم ترد. ولمعاقبتها وضعوا أثقالا على كتفيها وخلف ركبتيها وأرغموها على الجلوس متربعة طوال خمس ساعات. وكانت تبلغ من العمر ٦٠ عاما. وعندما ارجعوها الى الزنزانة كانت منهكة القوى وكادت تنهار. وبعد ايقافهما بشهر تقريباً تحول نائب رئيس اندونيسيا الى المركز العسكري. وقبل وصوله نُظفت جميع الزنزانات وقُدم غذاء للمرأتين. وبعد ذلك بيومين أُفرج عنهما. وظلت أ. طريحة الفراش لمدة ثلاثة أشهر بعد الافراج عنها. وعندما تعافت توجهت الى مطران جايابورا وأخبرته بايقافها واحتجازها[٢٦].

١٠٧- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان استنتاجاتها بشأن انتهاكات حقوق الانسان في منطقة تيميكا باريان جايا في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ١٩٩٥. وأكد تقريرها أن الجيش الاندونيسي القائم بالعمليات في منطقة مشروع فريبورت وحواليها مسؤول عن قتل ما لا يقل عن ١٦ مدنياً واختفاء ما لا يقل عن أربعة أشخاص يعيشون في المنطقة. وذكرت اللجنة أن الانتهاكات "لها صلة مباشرة بالجيش الذي يقوم بحماية مشروع التعدين في شركة فريبورت، اندونيسيا، الذي صنفته الحكومة الاندونيسية بانه مشروع حيوي". وذكرت اللجنة أيضا عمليات عسكرية موجهة ضد حركة تحرير بابوا كسبب من بين أسباب الانتهاكات[٢٧].

١٠٨- وخلصت اللجنة آنذاك إلى أن "انتهاكات واضحة ويمكن تحديدها لحقوق الانسان قد حصلت. ودعت اللجنة حكومة اندونيسيا والجيش الى التحقيق في هذه الحوادث ومقاضاة المسؤولين عنها. وأوصت اللجنة أيضاً بمنح الضحايا وأسرهم تعويضات. وحتى الآن لم يتم التحقيق ولم تتم المقاضاة إلا فيما يتلعق بحادثة واحدة من الحوادث المؤكدة. ولم يتلق الضحايا أي تعويض وما زالت المشاغل المتعلقة بحقوق الإنسان في المشروع وحواليه مستمرة.

١٠٩- وتعتقد المقررة الخاصة أنه من الملح القيام بتحقيق مستفيض ونزيه في اللجوء إلى الاغتصاب كطريقة للتعذيب والتخويف من جانب الجيش في اريان جايا. وحسب المعلومات الواردة لم يتم إخطار مرتكبي هذه الأعمال الى المحاكمة ولم يتم تعويض الضحايا وأطفالهم، وما زالت التجاوزات في مجال حقوق الإنسان تحدث حتى في ظل النظام الجديد.

١١٠- ولئن كانت المبادئ التوجيهة المعطاة للجنود تدعو الى حماية حقوق الإنسان وتحظر الاغتصاب بشكل صريح، إلا أنها لم تكن فعالة في إزالة اعتداءات الجيش، وليست هناك أية دلالة على أن الموظفين العسكريين قد حُمِّلوا المسؤولية عن انتهاكات حقوق الانسان[٢٨].

تاسعاً – التوصيـــــات

ألف – التوصيات على الصعيد الدولي

١١١- من المقرر، في إطار مذكرة التفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحكومة إندونيسيا بشأن الاتفاق المتبادل للتعاون على استنباط وتنفيذ برامج شاملة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في اندونيسيا، تعيين موظف برامج يكون مقره في جاكارتا لرصد حالة حقوق الانسان، وذلك في إطار برنامج التعاون التقني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويشمل المشروع التدريب في مجال التحسيس فيما يتصل بنوع الجنس بالنسبة لجميع أفراد نظام العدالة الجنائية، وقوات الشرطة والجيش. وتوصي المقررة الخاصة بتنفيذ مذكرة التفاهم في أقرب وقت ممكن.

١١٢- ويجب أن تتعاون مفوضية حقوق الإنسان مع حكومة إندونيسيا فيما يتصل بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك فيما يتصل بمزيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا وتيمور الشرقية.

باء – التوصيات على الصعيد الوطني

١١٣- يجب أن تصادق حكومة إندونيسيا على جميع صكوك حقوق الإنسان، وبشكل خاص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعليها أيضا أن تعيد النظر في تحفظها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١١٤- وعلى حكومة إندونيسيا أن تقر بأن انتهاكات لحقوق الإنسان قد حصلت في إندونيسيا قبل أيار / مايو ١٩٩٨، وخاصة في آسيه وإريان جايا، وكذلك في تيمور الشرقية. ولا بد لها من أن تتجاوز "ثقافة الإنكار".

١١٥- وعلى حكومة إندونيسيا أن تفكر في بدء عملية للبحث عن الحقيقة والمصالحة بالنسبة لضحايا عنف الدولة لما قبل أيار / مايو ١٩٩٨. ويجب أن تكون العملية مفتوحة أمام ضحايا الاغتصاب، وضحايا التعذيب، وأمهات الأطفال المولودين من جنود إندونيسيين، وأرامل الأشخاص الذين قتلوا نتيجة أعمال الجيش الإندونيسي. ويجب أن تشمل هذه العملية دفع تعويض للضحايا ومقاضاة مرتكبي هذه الأفعال إذا أمكن تحديد هويتهم.

١١٦- وعلى حكومة إندونيسيا أن تفكر في تعجيل عملية إصلاح القانون وإدخال تعديل على قانون العقوبات بما يعكس آخر المعايير الدولية فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. ويجب تعديل الأحكام المتعلقة بالاغتصاب، بالتعاون مع المجموعات النسائية. ويجب أن يفكر المصلحون أيضا في إدخال تشريع خاص بالعنف المنزلي وتشريع خاص بالتحرش الجنسي، تمشيا مع المعايير الدولية. ويجب أن تطلب حكومة إندونيسيا التعاون التقني من الأمم المتحدة بشأن هذا الجانب من جوانب إصلاح القانون.

١١٧- ويجب أن تتخذ حكومة إندونيسيا تدابير خاصة لتحسين ثقة الجمهور بنظام العدالة الجنائية، وبشكل خاص فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. ويجب أن تعمل الشرطة بشكل مستقل وتوجه جهودها نحو حفظ النظام المجتمعي. ويجب أن تستنبط قوات الأمن سياسة في مجال حقوق الإنسان وتشارك في تدريب شامل في مجال حقوق الإنسان من أجل الوفاء باحتياجات مجتمع حر وديمقراطي. ويجب أيضا أن تراعي النيابة العامة وهيئة القضاء الفوارق بين الجنسين، ويجب أن تكون واعية بالقضايا فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. ويجب وضع برامج ومنح خاصة لتحويل تصورات نظام العدالة الجنائية تحويلاً جذرياً كي يصبح أكثر وعياً بانتهاكات حقوق الإنسان. ومرة أخرى، قد يكون التعاون التقني والمساعدة التقنية المقدمين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مفيدين في التخطيط لبرنامج مكثف بشأن حقوق الإنسان لنظام العدالة الجنائية. ويمكن أيضا التوجه إلى مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف آخرين لطلب مساعدة هذا البرنامج، الذي يجب أن يكون شاملاً ومنظماً.

١١٨- ويجب أن تشن حكومة إندونيسيا حملة وطنية ضد التهديدات بالقتل، والرسائل الموجهة من مصادر مجهولة، واستخدام الرعب ضد أفراد المجتمع المدني. ويجب دعم هذه الحملة على أعلى المستويات، كما يجب محاكمة مرتكبي تلك الأفعال. ويجب أن يلعب نظام العدالة الجنائية دوراً فعالاً بهذا الخصوص. ويجب عدم التسامح إطلاقا مع أعمال الرعب. كما يجب أن تتم الحملة من خلال وسائل الإعلام ولكن، في التحليل النهائي، لن يفضي إلا التحقيق في الأفعال المرتكبة وسجن مرتكبيها إلى ثقة الجمهور وخروجه من الصمت للتبليغ عن الأوضاع على الرغم من التهديدات. ولا بد أن يتوقف إفلات أولئك الذين يرتكبون هذه الأفعال من العقاب، ولا بد من معاقبتهم.

١١٩- وتشكو ضحايا عديدة من ضحايا العنف من مشاكل في مجال الصحة العقلية بسبب معاناتها. لذلك يجب أن تفكر وزارة الصحة في وضع سياسة وبرنامج للصحة الوطنية لمساعدة النساء ضحايا العنف. وإسداء المشورة فيما يتصل بالصدمات النفسية ضروري قطعا في معظم هذه الحالات.

١٢٠- ويجب أن تفكر حكومة إندونيسيا في إلغاء القوانين التي تميز ضد الأقلية الصينية، مع العلم أن العديد من هذه القوانين ينتهك أحكام إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو إلى أقليات دينية ولغوية. ويجب أن تكون القوانين المتعلقة بالأقليات متطابقة مع المعايير الدولية المحددة في الصكوك الدولية.

١٢١- ويجب أن تقوم الحكومة، بشراكة مع المنظمات غير الحكومية، بتشجيع إقامة ثقافة لحقوق الإنسان. ويجب أن تركز وسائل الإعلام، وسياسة التعليم، والبحث الأكاديمي، على مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك المشاكل المتصلة بالعنف ضد المرأة. ولا بد من إشراك جميع قطاعات المجتمع المدني في هذه العملية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية، والنقابات، وأهل الفن، ونجوم السينما، والأفراد من دنيا الرياضة، الخ ...، غير أنه لكي تكون هذه السياسة فعالة يجب أن تحدد بدقة الحدود الفاصلة بين المجتمع المدني والمسؤولية العسكرية. ويجب أن ينسحب الجانب العسكري من الحقل المدني / السياسي.

١٢٢- ويجب أن تقوم الحكومة، بشراكة مع المنظمات غير الحكومية، بإنشاء مراكز للأزمات لضحايا العنف ضد المرأة. ويجب أن توفر هذه المراكز المأوى، والمشورة القانونية، والمشورة النفسانية، والتدريب المهني، لتمكين المرأة اقتصاديا.

١٢٣- ويجب أن تسمح حكومة إندونيسيا بإمكانية الوصول بدون أية قيود إلى جميع أنحاء البلاد لمراقبين مستقلين لحقوق الإنسان؛ وبشكل خاص لأفراد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، ومنظمات حقوق الإنسان.

١٢٤- وبدون وجود برنامج لحماية الضحايا والشهود، تظل الضحايا ممانعة للإدلاء بشهاداتها بسبب جو المضايقة والتخويف لكل من ضحايا العنف والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك بسبب التخوف من عمليات الانتقام. وهنالك حاجة إلى تطوير تدابير بناء الثقة لضحايا العنف.

جيم - التوصيات على صعيد المنظمات غير الحكومية

١٢٥- يجب أن تعمل المنظمات غير الحكومية على توعية الضحايا من النساء بالحاجة إلى التحدث عن مشاكلهن علناً قصد التوصل إلى إحضار مرتكبي الأفعال الموجهة ضدهن أمام العدالة، وتوجيه الضحايا من النساء في الإجراءات القانونية وفي الإدلاء بالشهادة أمام المحكمة.

١٢٦- ويجب أن تكون المنظمات غير الحكومية رائدة في الضغط من أجل إقامة "مراكز أزمات مجمّعة".

١٢٧- ويجب أن تقوم المنظمات غير الحكومية بالبحث وجمع البيانات والتحليل المقارن فيما يتصل بالعنف ضد المرأة في إندونيسيا، وذلك قصد التمكن من استنباط استجابة للمشكلة تكون شاملة لجميع أنحاء البلاد وقائمة على أساس الاحتياجات.

الحواشي

(١) مقابلة إفرادية، جاكرتا، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨.

(٢) مقابلة إفرادية، جاكرتا، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨.

(٣) مقابلة إفرادية، ديلي، كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨.

(٤) مقابلة إفرادية، جاكرتا، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨.

الحواشي (تابع)

(٥) Insan Harapan Sejahtera Social Science Research and Consultancy, Achie Luhulima and T.O. Ihromi, Sociolegal status of women in selected DMC's Country Study: Indonesia. February 1998, p.70.

(٦) CEDAW/C/IDN/2-3.

(٧) المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب، "العنف ضد المرأة في إندونيسيا"، حزيران / يونيه ١٩٩٨.

(٨) Insan Harapan Sejahtera Social Science Research and Consultancy, Achie Luhulima and T.O. Ihromi, Sociolegal status of women in selected DMC's Country Study: Indonesia. February 1998, p.17.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٠) المادة ٣.

(١١) المادة ٣٤(٣).

(١٢) المادة ٣١، الفقرتان ١ و٢.

(١٣) المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب، "العنف ضد المرأة في إندونيسيا"، حزيران / يونيه ١٩٩٨، الصفحة ٣١.

(١٤) Leo Suryadinata, The Culture of the Chinese Minority in Indonesia, Times Books International, Singapore, 1997.

(١٥) في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٨، أصدر الرئيس حبيبي مرسوما رئاسيا يطلب معاملة متساوية لجميع الإندونيسيين ويحظر استخدام عبارة "بريبومي" و"غير بريبومي" في جميع الصيغ المتعلقة بالرفاه الاجتماعي والمنظمات والبرامج، وفي تنفيذ الأنشطة التي تتولى الحكومة تنسيقها. ولفظة "بريبومي"، التي تعني "أصلي" أو "من الأهالي" باللغة الإندونيسية الرسمية، يفهم منها عادة أنها تستبعد الأشخاص من أصل صيني. وهناك تطور آخر يبعث على الارتياح وهو يتمثل في قرار وزارة الداخلية مؤخراً التوقف عن استخدام الرموز الخاصة في بطاقات الهوية بالنسبة للإندونيسيين من أصل صيني.

الحواشي (تابع)

(١٦) منير، المنسق، "Kontras"، "منطقة العمليات العسكرية في إطار سياسات العنف"، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨.

(١٧) تقرير مرصد حقوق الإنسان ١٩٩٩.

(١٨) المطران بيلو، مجلة دي تاك، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨.

(١٩) مقابلة إفرادية، جاكرتا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(٢٠) مقابلة إفرادية، ديلي ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(٢١) مقابلة إفرادية، ديلي، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(٢٢) مقابلة إفرادية، ديلي، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(٢٣) مقابلة إفرادية، ديلي، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(٢٤) تقرير مركز روبرت ف. كندي التذكاري لحقوق الإنسان ومعهد دراسات حقوق الإنسان والدفاع عنها، "العنف العسكري ضد المرأة في إريان جايا والسياسات الاقتصادية لدولة إندونيسيا"، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

(٢٥) مقابلة إفرادية، جاكرتا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(٢٦) مقابلة إفرادية، جاكرتا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(٢٧) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا، "نتائج رصد خمس حوادث والتحقيق فيها في تيميكا وحادثة في هويا، إريان جايا، خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ إلى حزيران /يونيه ١٩٩٥"، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، البيان.

(٢٨) التوجيهات التعليمية لقائد المنطقة العسكرية الثامنة/تريكورا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، قائد عمليات القوات المسلحة مال إيرجا، اللواء دونيدجا، التعليمات التوجيهية Skep/96/XII/1995، كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥.

المرفق

قائمة مختارة بالأشخاص/ المنظمات ممن تقابلت معهم المقررة الخاصة أثناء بعثتها

جاكرتا

السيدة حبيبي	السيدة الأولى، زوجة الرئيس
السيد علي العطاس	وزير الخارجية
السيدة توتي علوية	الوزيرة المكلفة بدور المرأة
السيدة يوستيكا س. باهارسيا	وزيرة الشؤون الاجتماعية
الدكتور روملي آتماساميتا	المدير العام للقانون واللوائح التنظيمية، وزارة العدل
السيد سويهاندجونو	وكيل النائب العام
	الأمين العام لوزارة الدفاع والأمن
الفريق روزيمانهادي	مدير الشرطة
السيد مرزوقي داروسمان	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الدكتور سابارينا ساداي	اللجنة الوطنية المعنية بمسألة العنف ضد المرأة
السيدة نانا سويدجاتموكو	اللجنة الوطنية المعنية بمسألة العنف ضد المرأة
السيدة كيمالا موتيك عبد الغفور	مديرة المركـــز الإندونيسي للمرأة والتنمية/ المركز الإندونيسي للأزمات
السيد نينوك ليكسونو	نائب رئيس تحرير صحيفة "كومباس" اليومية

رومو سانديـاوان سوماردي	
الدكتورة كارلينا ليكسونو – سوبيللي	فريق المتطوعين من أجل الإنسانية ("تيم ريلاوان")
السيدة دوي ريا لاتيفيا	مديرة المكتب القانوني ريا لاتيفيا وشركاؤها
السيد عبد الحكيم ج. نوسانتارا	معهد البحث والدفاع في مجال السياسات العامة
السيد آديريتو دي خيسوس سوارس	
السيد هيرمان أووم	وحدة الأخوية الإندونيسية الجديدة (Gereja Kristen Injili di Irian Jaya)
السيدة إيتا ناديا	كاليانا ميترا، مركز الاتصال والإعلام الخاص بالمرأة
السيدة نورسياهباني كاتجاسونكانا	الرابطة النسائية الإندونيسية من أجل العدالة
	الهيئة النسائية الإندونيسية
	الزعماء الدينيون
السيدة بيني ثامرين	رئيسة المؤسسة الاجتماعية كاريتاس
السيد جودي و. ليوناردي	الرابطة الاجتماعية للإندونيسيين من أصل صيني
	التحالف النسائي الإندونيسي من أجل العدالة والديمقراطية
	كووانى، كونغرس وانيتا إندونيسيا

<u>ديلي، تيمور الشرقية</u>

السيد آبيليو سواريس	محافظ تيمور الشرقية

العقيد تونو سوراتمان	قائد المنطقة العسكرية
	قائد الشرطة الإقليمية
السيد كليمانتينو دوس ريس أمارال	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – ملتقى المنظمات النسائية
السيد مانويل أبرانتيس	رئيس لجنة العدالة والسلم
	محفل المرأة، ياياسان هاك (المؤسسة من أجل القانون والعدالة وحقوق الإنسان)
السيد فريديريك فورنييه	مدير مكتب، لجنة الصليب الأحمر الدولية
الراهبة الأخت برناديتا ك. غوهيت	أمانة مؤتمر أساقفة إندونيسيا من أجل العدالة والسلم
	غيرتاك، منظمة مكافحة العنف ضد المرأة

- - - - -